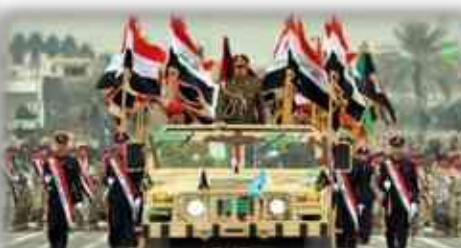




استراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق أولاً) (٢٠٣٠ - ٢٠٢٥)



Iraq اتحادي آمن متكامل السيادة ، تسوده العدالة والمساواة في المواطنة لتحقيق الاستقرار والتنمية





الرؤية الوطنية والرسالة :

الرؤية :

عراقي اتحادي آمن متكامل السيادة ، تسوده العدالة والمساواة في
المواطنة لتحقيق الاستقرار والتنمية.

الرسالة :

العراق بلد غني بشعبه ومقدساته وتراثه وتاريخه الحضاري ، ومهما من
حيث الموضع والاقتصاد إقليمياً ودولياً ، وحماية أمنه ووحدته وسيادته
واستقراره مسؤولية تاريخية تحملها كافة القيادات الوطنية والفنانين
الاجتماعية ، بأعلى مستويات الوعي والشجاعة والنزاهة والجدية ،
بالتعاون على المستوى الوطني ، والإقليمي والدولي ، من خلال تنفيذ
هذه الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.



كلمة رئيس مجلس القائد العام للقوات المسلحة



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

منذ بداية فترة رئاستي للحكومة، أكدت باستمرار على أن عالمنا اليوم يمر بلحظة تحول حاسمة، وأن كيفية تعاملنا مع التحديات الكبيرة والفرص المهمة التي نواجهها اليوم ستحدد مسار بلدنا وستؤثر على أمن واستقرار ورفاهية الشعب العراقي لعقود قادمة. وضمن هذا الإطار، ومن أجل تحقيق رؤيتنا في عراق آمن ومستقر، حددنا وفق إستراتيجية طموحة وبناءة أهدافنا الراامية إلى تعزيز صالح العراق العليا وخدمة ابنائه .

إن إستراتيجية الأمن الوطني العراقي (٢٠٢٥ - ٢٠٣٠) "العراق أولاً" وضحت توجه حكومتنا لـاستثمار هذا العقد المفصلي لتعزيزصالح الحيوية للعراق، وتأمين موقعه لمواجهة التحديات الجيوسياسية، وتعزيز دوره الجيوستراتيجي، والتصدي للتحديات المشتركة، ووضع العراق على طريق مستقبل أكثر اشراقاً وأملأ. إن أهمية إستراتيجية الأمن الوطني العراقي تتجلّى في قدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات، ووضع الخطط والسياسات الالزامـة لتحقيق أمن واستقرار البلاد.

إن العراق، بتاريخه العريق وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، يواجه مجموعة من التحديات المعقدة التي تتطلب استجابة شاملة ومنهجية ، ومن هذا المنطلق، تعتبر إستراتيجية الأمن الوطني بمثابة البوصلة التي ترشدنا لبلورة صورة واضحة عن سلسلة الإجراءات التي تهدف إلى حماية سيادة العراق وسلامة أراضيه، فهي تسعى لتعزيز قدراتنا الدفاعية، وتحسين كفاءة قواتنا الأمنية، وتطوير بنية تحتية متينة، وإقتصاد متماسك، يمكّننا من التصدي لأى تهديدات خارجية وداخلية، كما إنها تضع حجر الأساس لدعم التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، بما يضمن رفاهية جميع المواطنين، فضلاً عن تعزيز التماسك المجتمعي واللحمة الوطنية. وعلى المستوى الإقليمي والدولي، تتيح لنا هذه الإستراتيجية الفرص لـاستثمار علاقات العراق التميزة، لخدمةصالح الوطنية العليا، فبتعزيز التعاون الدولي، وبناء شراكات إستراتيجية مع الدول الصديقة، سنتمكن من تحقيق مكاسب إقتصادية وأمنية تعزز من مكانة العراق على الساحة الإقليمية والدولية.

إن إستراتيجية الأمن الوطني ليست مجرد وثيقة، بل هي رؤية طموحة لمستقبل العراق، فهي تدعونا جميعاً للتكاتف والعمل بروح الفريق الواحد لتحقيق الأهداف المشتركة، وبالعمل معاً ، يمكننا بناء عراق قوي، آمن، ومستقر يتمتع فيه أبناؤنا بمستقبل مشرق وحياة كريمة. أدعوكم جميعاً لدعم هذه الإستراتيجية ، والمساهمة في تنفيذها بكل جد وإخلاص ، فلنضع العراق أولاً في كل قرارتنا وأفعالنا ، ولكن جميعاً جنوداً في خدمة وطننا الحبيب.

المهندس

محمد شيعان السوداني

رئيس مجلس الوزراء

القائد العام للقوات المسلحة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



كلمة مستشار الأمن القومي

تنفيذاً لتوجيهه السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة السيد محمد شياع السوداني المحترم لإعداد استراتيجية الأمن الوطني العراقي، بالتعاون مع جميع الوزارات الأمنية والأجهزة الاستخبارية والوزارات المدنية والجهات غير المرتبطة بوزارة، شرعت مستشارية الأمن القومي من خلال الفريق الوطني المختص بإعداد هذه الاستراتيجية لتحليل المصالح الوطنية العليا للعراق وأمنه القومي، بما ينسجم مع المنهاج الوزاري والبرنامنج الحكومي لدولة رئيس الوزراء.

إن استراتيجية الأمن الوطني تشكل إطاراً استراتيجياً قوياً يتيح للعراق مواجهة التحديات الأمنية بفعالية عالية، وتعزيز الاستقرار والتنمية في البلاد، مع العرض بأن التحديات الأمنية في العراق اختلفت عما سبق، وقد أكدنا على ضمان تنفيذ الاستراتيجية وفقاً للمصالح الوطنية العليا للعراق ، مع الإشارة إلى وجود عدة عوامل رئيسية تُسهم في تحقيق الأمن القومي العراقي ومنها بناء القدرات للأجهزة الأمنية ، التي تضمنت تدريب القوات الأمنية وتجهيزها بالتقنيات الحديثة الالازمة لمواجهة التحديات كافة ، وتعزيز الاستقرار السياسي من خلال الحوار، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ، ومكافحة المخدرات ، مع الالتزام بتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان ، وترسيخ سيادة القانون وتحقيق المساواة للجميع.

لقد تم صياغة الاستراتيجية بأسلوب شامل ومتكملاً ووفق المعايير الدولية والوطنية ، فقد تضمنت السياسات والإجراءات التي يجب اتباعها ، وكذلك تضمنت عدة عناصر رئيسية منها تحليل دقيق للتهديدات والتحديات التي يواجهها العراق ، أو أي تهديدات أمنية قد تؤثر على الأمن القومي العراقي من أجل مساعدة صانع القرار على وضع الخطط الاستباقية المناسبة للتصدي لهذه التحديات ووضع الخطط والآليات لتطوير القطاعات التي تدخل ضمن استراتيجية الأمن القومي العراقي. إن مستشارية الأمن القومي والفريق الوطني قد تلقى دعماً كبيراً من السيد رئيس مجلس الوزراء الأستاذ محمد شياع السوداني - القائد العام للقوات المسلحة المحترم لإنجاز هذه المهمة الوطنية وعرضها على مجلس الأمن الوطني لاستحصل موافقته لعرضها على مجلس الوزراء الموقر لاقرارها واعتمادها بشكل نهائي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العمل المميز والمنهجي للجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي والفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية يُشكل أساساً قوياً لتعزيز القدرات الأمنية للبلاد ومواجهة التحديات الأمنية، ونعبر عن امتناننا العميق للفريق الذي قام بإعداد الاستراتيجية ونرجو لهم مزيداً من النجاح والتقدم في أعمالهم المستقبلية لخدمة بلدنا الحبيب.

قاسم الأعرجي

مستشار الأمن القومي



المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١.	التقديم	٩-٥
٢.	اسم الاستراتيجية وعنوانها وأمدها	١٠
٣.	تحليل البيئة الاستراتيجية للعراق	١٤-١٠
٤.	المبادئ والمرتكزات الوطنية لإعداد استراتيجية الأمن الوطني ٢٠٣٠-٢٠٢٥	١٥-١٤
٥.	المصالح الاستراتيجية العليا	١٦
٦.	الأهداف الاستراتيجية	١٨-١٦
٧.	التحديات والتهديدات	١٩-١٨
٨.	الوسائل والسياسات الوطنية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لتعزيز الأمن القومي	٢٨-٢٠
٩.	المطلبات الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها	٢٩-٢٨
١٠.	الملاحق :	
أ.	الملحق رقم (١) : التعريف بـ المفاهيم الأساسية المعتمدة في الاستراتيجية	(١-٩) صفحة
ب.	الملحق رقم (٢) : التشكيلة الوطنية لمهمة الاستراتيجية : اللجنة الوطنية لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي في مستشارية الأمن القومي وتشكيلات الفريق الوطني لمتابعة وتفعيل تنفيذ الإستراتيجية	(١-١) صفحة
ج.	الملحق رقم (٣) : ورقة تقييم استراتيجيتين الأولى والثانية للأمن القومي العراقي	(٢-١) صفحة
د.	الملحق رقم (٤) : المخططات التوضيحية . اولا. مصادر ومدخلات استراتيجية الامن الوطني العراقي (٢٠٣٠-٢٠٢٥) ومخرجاتها . ثانيا. هيكلية خارطة الشراكة لاعداد استراتيجية الامن الوطني - ومتابعة تنفيذها - وتحقيق اهدافها .	(١-٢) صفحة
ه.	الملحق رقم (٥) : قائمة المراجع والمصادر المعتمدة لأعداد الاستراتيجية .	(٤-١) صفحة
و.	الملحق رقم (٦) : خطة عمل اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني والفريق الوطني لمثلي كافة مؤسسات الدولة وفئات المجتمع العراقي ، لمتابعة وتفعيل تنفيذ استراتيجية الامن الوطني العراقي (العراق اولا) . ٢٠٣٠-٢٠٢٥	(٨-١) صفحة



١. التقدیم :

استناداً إلى المادة (١١٠) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ، ونظراً لأهمية إعتماد استراتيجية عليا للأمن الوطني ، لتكامل مع المنهج الوزاري والبرنامج الحكومي ، في مجالات ومحاور ومتطلبات الامن القومي العراقي ، بعد إنتهاء مدة استراتيجية الأمن الوطني السابقة (٢٠١٦) ، أعدت هذه الاستراتيجية بجهد وطني ومشاركة ممثلي جميع السلطات والقطاعات ، وهي تشمل على محاور (المصالح الاستراتيجية العليا للدولة ، والأهداف الوطنية الاستراتيجية ، والتحديات والتهديدات التي تعرض أمن العراق وسلامته واستقراره للخطر ، ووسائل معالجتها ، على المستوى الوطني ، بقيادة وشرف السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة المحترم ، ضمن إطار وطني تتزامن فيه جهود جميع مؤسسات الدولة لتنفيذها ومتابعة تحقيق أهدافها لمصلحة المواطن والوطن ، وتكون مهمة تفعيلها ومتابعة تنفيذها ضمن مسؤوليات مجلس الامن الوطني - من خلال اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الأمن القومي).

لقد أعدت هذه الاستراتيجية في مرحلة جديدة ، تختلف عن مراحل إعداد الاستراتيجية الأولى (٢٠٠٧-٢٠١٠) والثانية (٢٠١٠-٢٠١٦) ، وفق الرؤية الواضحة في توجيهات وتوجهات السيد رئيس مجلس الوزراء وفريق عمله في الحكومة ، والتفاعل الإيجابي مع أهم الكيانات السياسية والمجتمع الدولي لدعم سياسات تحقيق الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة ، وقد وضعت خارطة التحديات والمخاطر والمصالح والأهداف ، بجميع مستوياتها ، مع تحديد الوسائل والسياسات المناسبة للتعامل معها ، لتعزيز الأمن القومي العراقي ، وفق قراءة واضحة لمعطيات وملامح هذه المرحلة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية.

حيث تم تكليف اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الأمن القومي ، للقيام بإنجاز هذه المهمة ، وقامت اللجنة المذكورة بدورها بتشكيل الفرق الساندة لضمان إعتماد خارطة شراكة وطنية وفنية وقطاعية متكاملة ، يمكن من خلالها تحديد وتوحيد الرؤية الوطنية لتشخيص التحديات والمصالح والأهداف والوسائل التي أعتمدت في محاور الاستراتيجية ، وقد خُصصت ميزانية برنامج إعداد الاستراتيجية للجنة الدائمة ، لدعم جهودها وتفعيل تنفيذ خطة عملها ، المبينة في الملحق رقم (٦) ، لإنجاز مرحلة الإعداد ، والعمل على تنظيم وإنجاح مراحل ومهام المتابعة وتفعيل التنفيذ والتقييم والتقويم على كافة القطاعات والمستويات والإدارات الاتحادية والمحلية لضمان استدامة وتطوير وتعزيز الأمن والاستقرار والازدهار للعراق وخدمة شعبه العظيم .

وقد تمت الاستفادة من مخرجات التجارب السابقة والخبرات الوطنية والتجارب الدولية ، بمشاركة فرق العمل المذكورة لاحقاً خلال عدة مؤتمرات لممثلي كافة قطاعات المجتمع والدولة ، والمحافظات ، ودراسة التجارب الدولية والإقليمية ، والزيارات الدراسية ، والإطلاع على عدة استراتيجيات أمن قومي معتمدة في عدد من الدول والمنظمات الفاعلة في المجتمع الدولي ، للوصول إلى المستوى المناسب مثل هذه الوثيقة المهمة لدعم سياسة الحكومة وإرادتها القوية لتعزيز الأمن القومي ، مع ضمان هامش المرونة



الموضوعية لتحديد الأهداف والوسائل ، والدقة ، المتزامنة مع الأوضاع الحالية لتحديد التحديات والتهديدات ، وفق رؤية وطنية ورسالة واضحة ، لضمان فاعلية الاستراتيجية والقدرة على تنفيذها وتحقيق أهدافها ، وامكانية التعديل الضروري لأولوياتها وفق التغيرات في البيئة الاستراتيجية الداخلية والخارجية ، كما تجدر الإشارة الى ما يأتي :

أ. إن هذه الاستراتيجية تمثل جهود وطنية للذوات والجهات الذين أسهموا بإعدادها ،

وفق الهيكلية الآتية :

أولا. القيادة والإشراف : رئيس مجلس الوزراء - القائد العام للقوات المسلحة .

ثانيا. المشرف على اعداد الاستراتيجية وتفعيل تنفيذها : مستشار الأمن القومي .

ثالثا. اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي .

رابعا. تشكيلات الفريق الوطني لأعداد هذه الاستراتيجية ومتابعة وتفعيل تنفيذها :

(١) فريق ممثلي الجهات الرئاسية :

(مجلس النواب العراقي) ، (رئاسة الجمهورية) ، (مجلس القضاء الأعلى) ، (رئاسة مجلس

الوزراء - تشكيلات مكتب رئيس مجلس الوزراء) ، (الأمانة العامة لمجلس الوزراء) ،

(مستشارية الأمن القومي) .

(٢) فريق ممثلي الوزارات الأمنية والأجهزة الاستخبارية :

(وزارة الدفاع) ، (وزارة الداخلية) ، (جهاز مكافحة الإرهاب) ، (جهاز المخابرات الوطني

العربي) ، (جهاز الأمن الوطني العراقي) ، (هيئة الحشد الشعبي) ، (مجلس أمن إقليم

كورستان) .

(٣) فريق ممثلي الوزارات المدنية :

(وزارة الخارجية) ، (وزارة المالية) ، (وزارة العدل) ، (وزارة التخطيط) ، (وزارة الإتصالات) ،

(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - والعلوم والتكنولوجيا) ، (وزارة النفط) ،

(وزارة الكهرباء) ، (وزارة التربية) ، (وزارة الصحة) ، (وزارة البيئة) ، (وزارة النقل) ،

(وزارة الصناعة والمعادن) ، (وزارة التجارة) ، (وزارة الإعمار والاسكان والبلديات العامة) ،

(وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) ، (وزارة الموارد المائية) ، (وزارة الزراعة) ،

(وزارة الهجرة والمهاجرين) ، (وزارة الشباب والرياضة) ، (وزارة الثقافة والسياحة والآثار) .

(٤) فريق ممثلي الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة :

(البنك المركزي العراقي) ، (الهيئة الوطنية للاستثمار) ، (هيئة النزاهة الإتحادية) ، (هيئة

الإعلام والإتصالات) ، (هيئة المنافذ الحدودية) ، (شبكة الإعلام العراقي) ،

(هيئة المسائلة والعدالة) ، (هيئة التصنيع الحربي) ، (هيئة السجون السياسيين) ، (الهيئة

الوطنية للرقابة النووية والإشعاعية والبيولوجية) ، (ديوان الوقف الشيعي) ، (ديوان



الوقف السنوي)، (ديوان أوقاف الديانات المسيحية والآيزيدية والصابئة المندائية)،
ممثلية إقليم كوردستان).

(٥) فريق ممثلي المحافظات بما فيها محافظات إقليم كوردستان.

(٦) فريق ممثلي النقابات والإتحادات والمراكز والجمعيات العلمية.

(٧) فريق ممثلي المؤسسات الأكاديمية (الجامعات والكليات ومراكز الأبحاث).

(٨) فريق ممثلي رؤساء المنظمات غير الحكومية - العراقية.

(٩) فريق الإعلام والتثقيف .

(١٠) فريق ممثلي الجهد الدولي السائد (استشارة وتدريب).

خامساً. سكرتارية المهمة : ملاك المركز الوطني للتحطيط المشترك - والجهد السائد - مستشارية الأمن القومي.

بـ. التحديات التي واجهت الفريق الوطني في مراحل إعداد الاستراتيجية :

أولاً. التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تلت العام ٢٠١٦ ، لغاية الاستقرار المتزايد عند تشكيل الحكومة الجديدة في العام ٢٠٢٢ .

ثانياً. المتغيرات الكثيرة والكبيرة للأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق والمنطقة والعالم.

ثالثاً . عدم وجود قواعد بيانات متكاملة في معظم مؤسسات الدولة بحيث يمكن اعتماد خلاصتها، وتحليلها ضمن متطلبات تحديد الأهداف والوسائل .

رابعاً . المستوى المتذبذب لممثلي الجهات القطاعية والتغيرات المستمرة للمرشحين.

خامساً . التباين في وجهات نظر الفرق السائدة في إعتماد أنماط متعددة لهيكلية ومحاور الاستراتيجية، أو في منهجية التحليل واعتماد نمط (الاختصار) أو (التفصيل) في فقراتها.

سادساً . عدم وجود تخصيص مالي لأنشطة وفعاليات ومؤتمرات اللجنة الدائمة ، لحين اعتماد الميزانية المناسبة للمهمة ضمن ميزانية البرامج الخاصة بمبادرة مميزة من السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم ومعالي وزير المالية المحترمة.

سابعاً . التأخير في استجابة بعض الجهات الرسمية لتبني ملحوظاتهم ومقترناتهم .

جـ. أهم المتغيرات الإيجابية المتزامنة مع مرحلة إعداد الاستراتيجية :

أولاً . عدم وجود معارك مباشرة مع العصابات الإرهابية ولا توجد منطقة خارج سيطرة القوات الأمنية.

ثانياً . وضوح الرؤية والتوجيهات والأنشطة الوطنية لرئيس الوزراء وفريق الحكومة التي تلامس مصالح الشعب وتطلعاته وتحلقي حالة توازن بين متطلبات الحاضر ، وتحديات الماضي والحاضر ، والمتغيرات الدولية والإقليمية.

ثالثاً . الإنعكاس الواضح للقدرة المالية للدولة ونجاح الحكومة في توظيفها لتحقيق تقدم واضح في الخدمات على المستوى العام في عدة قطاعات.



- رابعا . الرضا الشعبي على الحكومة بنسبة متزايدة وبشكل ملحوظ.
- خامسا . قدرة الحكومة على استدامة الادارة التفاعلية مع القطاعات كافة وقوه قراراتها .
- سادسا . الحراك الإيجابي للسيد رئيس مجلس الوزراء على المستويين الإقليمي والدولي .
- سابعا . الاستقرار السياسي المتزايد، وتراجع حالات الفوضى السياسية والأمنية.
- ثامنا . الادارة المتوازنة للحكومة الإتحادية للتعامل مع متطلبات حكومة إقليم كورستان والحكومات المحلية في المحافظات غير المنظمة بإقليم .
- تاسعا . الدعم المباشر من السيد رئيس مجلس الوزراء والسيدة وزير المالية المحترمين لجهود اللجنة الدائمة للاستراتيجية في مستشارية الامن القومي بتخصيص (ميزانية البرامج) ل تقوم اللجنة بواجباتها وتوفير متطلبات مهامها .
- عاشرًا . المشاركة الوطنية الشاملة لممثلي كل الجهات والقطاعات في الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية .
- أحد عشر. المشاركة الفاعلة للمحافظات كافة في عملية إعداد الاستراتيجية، والتأكيد على دورهم ، وتفاعلهم ، واستعدادهم لتنفيذها وتحقيق أهدافها .
- اثنا عشر. المتابعة المباشرة والتوجيهات المستمرة من قبل السيد مستشار الأمن القومي المحترم بصفته مشرفاً على عمل اللجنة الدائمة في المستشارية، فضلاً عن المتابعة الجادة وال مباشرة من السادة الوزراء ورؤساء الأجهزة الأمنية والاستخبارية والهيئات المحترمين .
- ثالث عشر. المتابعة المستمرة والفاعلة من قبل مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء والسكرتير الشخصي لسيادته والمستشارين الفاعلين لدعم عمل اللجنة الدائمة وتسهيل متطلبات تنفيذ مهامها .
- د. تم مناقشة أهمية الاستراتيجية والتأكيد على ضرورة اعتمادها وتسريع إجراءات دخولها حيز التنفيذ ، وطرح مقترنات وملاحظات مهمة من أعلى مستويات قيادة الدولة التنفيذية والتشريعية في الجلسات الآتية :
- أولا. عرضها ومناقشتها في اجتماع مجلس الامن الوطني في الجلسة (٢٠٢٤-٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٨ ، حيث تمت المصادقة عليها بموجب القرار رقم (٨) لسنة ٢٠٢٤ ، وتأكيد أهميتها وضرورة عرضها في مجلس الوزراء لغرض اعتمادها ونشرها حيز التنفيذ .
- ثانيا. اجتماع مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية (٣٦) في ٢٠٢٤/٩/٣ ، حيث تم استعراض الاستراتيجية واقتراح إضافة بعض الفقرات على محاورها والتأكيد على أهمية وضرورة تنفيذها .
- ثالثا. اجتماع السيد رئيس مجلس الوزراء – القائد العام للقوات المسلحة المحترم مع فريق الامر النيابي رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ المكلف بمهمة متابعة الفريق الوطني لاستراتيجية الامن الوطني ، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٣ ، حيث تم التأكيد على أهمية دور مجلس النواب للتعاون وتكامل الأدوار الوطنية لدعم الاستراتيجية وتنفيذها خدمة للمواطن والوطن .



رابعاً. قرار مجلس الامن الوطني رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥ ، المتخذ في جلسة المجلس (٤٠٢٥-٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٣ ، لاعتماد الاستراتيجية بموجب توجيهات مجلس الوزراء في الجلسة اتفة الذكر.

خامساً. اجتماع فريق الامر النيابي انفا ، مع اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الامن القومي بحضور السيد مستشار الامن القومي - المشرف على مهمة الاستراتيجية ، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٠ ، في مقر اللجنة الدائمة أعلاه في المركز الوطني للتحطيط المشترك ، حيث تم طرح ملاحظات ومقترنات مهمة تسهم في دعم الاستراتيجية وتطوير محاور الخطة التنفيذية لتحقيق أهدافها .

هـ. على الرغم من بذل كل الجهد المطلوب لإعداد هذه الوثيقة والحرص على أن تكون قد بُنيت بفكر وطني ومشاركة حقيقية فاعلة وشاملة لكل المكونات والمؤسسات والسلطات والقطاعات والفصائل العراقية ، وبمستوى مميز من الاحتراف والتخصص مع الاسترشاد بالنماذج والتجارب والمفاهيم الدولية ، لتكون وثيقة عراقية وطنية صرفه ، ومهما بلغ بها التكامل من حد ، فإنها تبقى تتاجاً بشرياً يخضع للتطوير والتصويب ، ومجال التبادل في الفهم والفك والعرفة والتفاصيل يبقى مفتوحاً ليصب في مصلحة تفعيل هذه الوثيقة ومسارها وتنفيذ برامج تحقيق أهدافها .

و. هذه الاستراتيجية هي حصيلة تجارب عملية وخبرة عالية وجهد وطني مشترك اعتمد معايشة وتحليل عدة أنماط حكم في العراق ومئات الملفات الوطنية المهمة في مجالات الامن القومي ، فضلاً عن المستوى العالي من التنسيق والمشاركة ، لمثلثي جميع مؤسسات الدولة وقطاعات وفنانات المجتمع العراقي ، التي تمثل روح وقوة العراق الاتحادي ونظامه الديمقراطي الجديد ، مع الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية ، والاسترشاد بسياسات المعتمدة لكافة قطاعات الدولة ، واهم الدراسات الأكاديمية ، لحماية واستدامة زخم (سبعة الاف) سنة من الحضارة والعطاء العراقي للوجود البشري ، وخدمة (٤٦) مليون مواطن عراقي كريم ، ودعم حكومة فاعلة ومنتجة ذات إرادة وطنية مهنية عالية تنسجم مع الحس الوطني للكيانات السياسية التي تتألف منها وتطورات الشعب في ظل بيئة إقليمية ودولية معقدة وتحديات وتهديدات متنوعة .

د. علي عبد العزيز الياسري

المدير العام للمركز الوطني للتحطيط المشترك

رئيس اللجنة الدائمة لإعداد استراتيجية الامن الوطني

٢٠٢٥



٢. اسم الاستراتيجية، وعنوانها، وأمدها :

استراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق أولاً)

(٢٠٣٠ - ٢٠٢٥)

٣. تحليل البيئة الاستراتيجية للعراق :

أ. مؤشرات القوة والضعف على المستوى الداخلي :

أولاً . مؤشرات القوة :

- (١) وفرة الثروات الطبيعية وتنوعها.
- (٢) الموقع الجغرافي المتميز في قلب التجارة العالمية والمواصلات والاتصالات الإقليمية والدولية.
- (٣) قدرة الشعب على الصبر والتغاضي من الأزمات والوقوف بوجه التحديات.
- (٤) التشريعات الشاملة ضمن منظومة تشريع واسعة.
- (٥) وجود المرجعية الدينية الرشيدة والمستوى العالي من الاستجابة الشعبية لقرارتها الحكيمية لحماية الشعب والوطن، كما جسدها الحشد الشعبي في كل أنحاء العراق ومن كل المناطق والفتات لمواجهة عصابات داعش الإرهابية.
- (٦) حجم الثروات البشرية ، ولاسيما الطاقات الشبابية .
- (٧) التداول السلمي للسلطة واستقرار نظام سياسي يعتمد الانتخابات والتعديدية الحزبية وحرية الرأي.
- (٨) الموروث الحضاري العظيم والقيم الأخلاقية والدينية الإيجابية.
- (٩) حكومة تؤمن بالعمل الاستراتيجي وجادة في تعزيز الأمن والخدمات.
- (١٠) منظومة قضائية فاعلة وحيادية.
- (١١) حجم التجارب في الجوانب الأمنية والاقتصادية والإدارية.
- (١٢) الرؤية الإيجابية للحكومة في بناء علاقات متوازنة وإيجابية مع المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي.
- (١٣) التوجه العام لفئات الشعب والقيادات الدينية والاجتماعية والثقافية للإصلاح وبناء الدولة القوية التي توفر الخدمات والحياة الكريمة لمواطنيها.

ثانياً . مؤشرات الضعف :

- (١) اقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على استخراج النفط الخام وببيعه .
- (٢) التقادم والضعف في قطاعات الخدمات العامة بسبب الحرب ومكافحة الإرهاب.



- (٣) عدم تناسب الامكانيات العسكرية مع حجم التحديات والتهديدات الأمنية.
- (٤) البطئ في إنسابية التشريعات عموماً والتشريعات الخاصة بمتطلبات عمل ومهام الأجهزة الأمنية والاستخبارية خصوصاً.
- (٥) تذبذب ثقة المواطن بالقوانين وعدالة ورعاية الدولة ، بسبب التنافس السياسي ، وتبادرى القناعات بأداء الحكومات المتعاقبة ، مما أضر بالهوية الوطنية والشعور بالإلتزام والمواطنة.
- (٦) الفساد المالي والإداري بوصف حالة متراكمة منذ ستة عقود.
- (٧) مخاطر انتشار المخدرات والاستخدام غير المشروع للمؤثرات العقلية.
- (٨) خبرات وامكانيات محدودة في مجال الأمن السيبراني.
- (٩) شحة المياه وأخطار التصحر والجفاف.
- (١٠) تقادم البنية التحتية في عدة قطاعات خدمية .
- (١١) تداخل الصالحيات بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كوردستان.
- (١٢) التداخل بين التشريعات وعدم موائمة الكثير من القوانين للظروف والتغيرات الحديثة.
- (١٣) ضعف الصناعة الوطنية والاعتماد على الاستيراد بشكل أساسي في مختلف القطاعات والسلع بما فيها التسلح.
- (١٤) البطالة والإرباك في سياسات التوظيف العام والقطاع الخاص.
- (١٥) ضعف الاستثمار للأمثل للثروات الطبيعية والبشرية.
- (١٦) تراجع المخرجات النوعية لمؤسسات التربية والتعليم بسبب الحروب والفساد وتباعدهما.
- (١٧) ضعف المؤسسات الإعلامية والإرباك في التنفيذ على الهوية الوطنية والمواطنة في وسائل الإعلام بشكل عام.
- (١٨) آثار وتبعات عسكرة المجتمع منذ الثمانينات ، وثقافة امتلاك السلاح عند بعض العشائر في بعض المحافظات.
- (١٩) التأثيرات والتدخلات السياسية في عمل مؤسسات الدولة ، في إطار (المحاسبة السياسية) ، مما يعيق نجاح الحكومة في تقديم الخدمات.
- (٢٠) ثقافة الاستهلاك السلبية عند معظم المواطنين في استخدام الغذاء والطاقة والخدمات العامة.
- (٢١) الآثار الإيجابية والسلبية لطبيعة الحراك الشعبي الذي مثلته موجات متعددة من التظاهرات والإحتجاجات ، ساعدت في بلورة اتجاهين ، الأول هو تطوير الوعي الشعبي ونمو الروح الوطنية بالضد من الفساد والإرهاب والفوضى وضعف إدارة الدولة ، والثاني بإتجاه السلبي حيث أفرز سلوكيات غير منضبطة من بعض المتظاهرين أو بعض القوات المكافحة بحمايةهم.



بـ. مؤشرات الفرص والتحديات على المستوى الخارجي :

أولاً . مؤشرات الفرص :

- (١) التوجه الدولي لدعم سياسات الحكومة وتوجهاتها في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة.
- (٢) حاجة الدول الصناعية الكبيرة إلى النفط والثروات الطبيعية في العراق.
- (٣) الدور الإيجابي للعراق في التقارب السياسي وتقليل الخلافات والنزاعات في المنطقة.
- (٤) الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.
- (٥) المبادرات الدولية الساندة للحكومة في مكافحة المخدرات وضبط السلاح بيد الجهات الرسمية.
- (٦) العراق سوق جيد لسلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية.
- (٧) التوجه الإيجابي لأنظمة السياسية العربية لحقيقة كون العراق لاعب مؤثر ومهم في أمن المنطقة واستقرارها ، وهو جزء لا يتجزأ من المنظومة العربية.
- (٨) مكانة العراق في خارطة الطاقة والتجارة العالمية والإتصالات.
- (٩) الحضور الدبلوماسي والمشاركات الفاعلة في المؤتمرات والفعاليات الدولية المهمة.
- (١٠) الصورة الإيجابية التي يرسمها الشعب العراقي عن نفسه في كرم الضيافة وحب الحياة والإنسانية ، وأهليته لتأسيس الحضارة وثقافة الحب والشجاعة والكرم في العالم.
- (١١) البيئة الاستراتيجية للعراق مع دول الجوار الإقليمي شهدت ثلاث مراحل (مرحلة التشكيك والتبعيد ومرحلة التقارب الحذر ومرحلة الحوار الفعال والإنطلاق الاستراتيجية) ، ونحن الآن في المرحلة الثالثة التي تُعد فرصة استراتيجية في البيئة الخارجية تحت ظل المتغيرات والظروف الحالية.
- (١٢) العراق يحافظ بحرص كبير على حياديته في سياسات المحاور والصراعات الموروثة القديمة والجديدة المتوقعة في المنطقة ، فضلاً عن انعكاس الحروب والنزاعات المسلحة في العالم (روسيا - أوكرانيا - مثلاً) ، وتسعى الحكومة لترميم علاقات الدولة الخارجية بعد الضرر الذي أصابها خلال فترة نظام الحكم قبل ٢٠٠٣ ، والسياسة الخارجية الحرجية بعد العام ٢٠٠٣ لغاية استقرار العراق أمنياً بعد العام ٢٠١٧.
- (١٣) نظراً لثرواته الكبيرة وحداثة أنشطة الاستثمار فيه فإن فرص العراق في البيئة الاستراتيجية الخارجية من خلال (الجهود الدبلوماسية الفاعلة والمميزة التي تعتمدتها الحكومة وتنفذها وزارة الخارجية) ، إضافة إلى (موارد نقل الطاقة) و (مواجهة التطرف والإرهاب) و (التعاقد مع الشركات الاستثمارية والشركات الاقتصادية الكبرى) و (إعادة الإعمار من خلال الاستثمار) ، وبناء اتفاقيات استراتيجية في المجالات المذكورة.



ثانياً . مؤشرات التحديات :

(١) سياسات وواقع حيازة المياه إقليمياً ، وعدم الالتزام بالقوانين الدولية في الحصص المائية في الأنهر المشتركة .

(٢) التجاذبات والصراعات السياسية بين دول المنطقة والولايات المتحدة وحلفائها روسيا والصين وايران وحلفائهم .

(٣) عدم الاستقرار الأمني وحالات الصراع التي تعيشها المنطقة بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية داخل حدودها .

(٤) الترويج لمسببات الإرهاب والتطرف الفكري ، الذي تمارسه بعض وسائل الإعلام ، والدعم المالي الذي تتضح صوره في الأزمات الإقليمية (سوريا ، اليمن ، ليبيا) ، متزامناً مع دخول دول عربية وإقليمية في محاور الصراعات والتحالفات ، الذي ينعكس سلباً على استقرار البيئة الاستراتيجية الخارجية للعراق .

(٥) البيئة الاستراتيجية الخارجية للعراق مع دول الشرق الأوسط تتأثر بضوء متغيرات يمكن أن تؤشر مظاهرها بـ (الصراعات السياسية والأمنية داخل بعض الدول ، والتقارب والتناقض المتذبذب بين الدول في المنطقة) ، (السعى لتفعيل منطقة الشرق العربي) ، (الإعلان عن مبادرات التطبيع مع الكيان الإسرائيلي من قبل بعض الدول) ، (إطلاق فكرة السلام الإقليمي) مما يجعل الوضع السياسي والأمني مربكاً وغير مستقر .

(٦) عدم الاستقرار الذي تعشه المنطقة ، إقليمياً ، بسبب القلق والشعور بالتهديد بسبب عوامل الشك وعدم الثقة بمصداقية الطرف الآخر ، في ظل وجود ثلاث قوى رئيسية بالمنطقة تعتمد استراتيجيات تؤدي إلى فكرة المجال الحيوي والتمدد الإقليمي (السعودية ، تركيا ، إيران) وما يقابلها من التدخل الدولي والتنافس العالمي على مناطق النفوذ والطاقة في منطقة الشرق الأوسط (الولايات المتحدة ، الصين ، روسيا) ، فضلاً عن التحديات والمخاطر التي تسببها سياسات (الكيان المحتل لفلسطين) ومخالفاته للقوانين والمواثيق والأعراف الدولية .

(٧) الجرائم العابرة للحدود ، وخصوصاً تجارة المخدرات ، والاتجار بالبشر والسلاح في ظل مشاكل حدودية مع دول الجوار الجغرافي .

(٨) ضعف الاجراءات الدولية بشكل عام في بعض الدول عن مكافحة مصادر الإرهاب بشكل خاص ، وبقاء مخيم الهول بدون حسم لحد الآن مثال ذلك .

(٩) الصراع الحاد على المصالح والنفوذ في المنطقة بين الدول الكبرى في الغرب مع الشرق .

(١٠) ارتباط تأمين السيولة النقدية في العملات الأجنبية الصعبة وخصوصاً الدولار بعوامل خارجية .



(١١) سياسات بعض الدول ومطامعها بثروات العراق والتدخلات في الشؤون العراقية لضمان

مصالحها على حساب سيادة وأمن العراق.

(١٢) الإعلام السلبي والتغريب المجتمعي الموجه من الخارج.

(١٣) تعامل بعض الدول والمنظمات مع حكومة إقليم كوردستان في المحافظات الشمالية العراقية
بوصفها كياناً مستقلاً.

(١٤) السياسات المتباعدة للدول الحبيطة بالعراق في ضبط الحدود المشتركة.

(١٥) انعكاس آثار الحروب السيبرانية والاقتصادية والصراع على الطاقة على مصالح واستقرار
العراق.

(١٦) وجود بعض الجماعات المساحة التي تؤمن بإمكانية الدخول في صراعات سياسية
وعسكرية خارج العراق.

٤. المبادئ والمتذبذبات الوطنية المعتمدة لإعداد الاستراتيجية :

أ. اعتماد نصوص ومضامين ، الدستور العراقي ٢٠٠٥ ، والتشريعات والقوانين والتعليمات النافذة
(ملحق رقم ٥) ، والالتزامات العراق الدولية ، لتعزيز الأمن والاستقرار والسيادة ، والأذهار ،
وخدمات ومصالح المواطن والوطن ، فضلاً عن التكامل مع مضمون المناهج الوزاري ومحاور وأهداف
البرنامج الحكومي النافذ.

ب. حماية المصالح الحيوية وأولويات الأهداف الإستراتيجية حسب مؤشرات ومتغيرات البيئة
الاستراتيجية للعراق.

ج. قوة القرار التنفيذي للاستراتيجية ، وتفعيل الجزاء والالتزام القانوني الذي يوجب المسائلة
القانونية عند المخالفة والتسويف .

د. تجسيد تطلعات الشعب عموماً وشريحتي الشباب والفتات الهشة خصوصاً .

هـ. المسؤولية والمسائلة ، قيمة للالتزام الوطني والقانوني لعمل مؤسساتي ملتزم بتنفيذ القانون ويخضع
للمسائلة .

و. أن تكون الاستراتيجية ورقة عمل موضوعية ، مختصرة ، قابلة للتطبيق وفق خطط عمل
وسياسات تضعها الجهات القطاعية حسب مسؤولياتها ، في إطار سياسات متابعة مخطط لها على
المستوى الوطني ، لتفعيل تنفيذ محاور وأهداف ومضامين الاستراتيجية.

زـ. الاستفادة من التجارب السابقة في إعداد ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية
والدروس المستنبطبة من السياسات والتجارب المتعددة .

حـ. الاستراتيجية وثيقة عمل حكومية لرئيس الوزراء المنتخب ، وحكومته الجادة المسؤولة عن
تنفيذها بمستوى الالتزام بمسؤولية تحقيق أمن واستقرار وازدهار المجتمع والدولة ، و التأكيد على
المشاركة الفاعلة والجادة في إعداد الاستراتيجية، ومراحل تفعيلها، ومتابعة تنفيذها، من قبل



جميع القطاعات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع والدولة ، فضلاً عن استثمار الخبرات الدولية والمنظمات الأممية الساندة ومؤسسات المجتمع المدني .

ط. مراعاة الأوضاع الحالية والأزمات والتحديات الأمنية والاقتصادية والصحية ، وأشارها على الأفراد والمجتمع والدولة .

ي. توخي الدقة والوضوح والاختصار في النصوص ، مع مراعاة الشمولية للمواضيع والأولويات حسب متطلبات المرحلة ، واعتماد مضمون التعريف الوطني لمفهوم الأمن القومي ، على أنه : (منظومة إدارة المصالح الوطنية العليا للدولة ، لحماية كيانها من التحديات والتغيرات التي تهددها من الداخل والخارج ، وتأمين مصالحها الحيوية ، وتهيئة المتطلبات الملائمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ومصالحها وعلاقتها الإقليمية والدولية ، لتعزيز الأمن والاستقرار والسيادة والازدهار).

ك. الخصوصية وعناصر التميز الكبيرة للعراق في المرتكزات الآتية :

أولاً. التاريخ العظيم والاسبقية بتأسيس أول حضارة إنسانية ومقومات العلوم الطبيعية والتأهيل التشريعي للنظام والحكم في الوجود البشري.

ثانياً. الثروات الطبيعية الاستراتيجية الكبيرة والخزين الاستراتيجي من مصادر الطاقة كالنفط و الغاز و غيرها.

ثالثاً. التنوع البيئي في الطقس والتكوينات البيئية الطبيعية .

رابعاً. التميز البشري في العوامل الوراثية للشعب العراقي قياساً ببقية الشعوب.

خامساً. الموقع الاستراتيجي المتميز في خارطة التجارة العالمية ، و شبكة الاتصالات الدولية و الرابط بين الطرق القارية.

سادساً. القدرة على الصمود والتعافي من الأزمات والكوارث الطبيعية ، وغير الطبيعية.

٥. المصالح الاستراتيجية العليا :

أ. فرض السيادة الكاملة والحفاظ على وحدة الأرض والشعب.

ب. بسط هيبة الدولة والتطبيق العادل للقانون.

ج. القضاء على الفساد وتجفيف منابع الإرهاب.

د. تنويع مصادر الاقتصاد وحماية الموارد.

هـ. تحقيق نظام خدمات عادل وفعال.

و. إدارة شبكة علاقات إقليمية ودولية متوازنة.



٦. الأهداف الاستراتيجية :

أ. الهدف الرئيسي : (تطوير منظومة الأمان والدفاع لتحقيق الأمان الداخلي والخارجي) ،

والأهداف الفرعية :

أولا . منظومة أمن ودفاع موحدة قوية ومتكاملة.

ثانيا . حصر السلاح بيد الدولة وفق أُسس قانونية وتحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة.

ثالثا . إدارة مركزية للمنافذ الحدودية والحدود البرية والبحرية ، من خلال منظومة متكاملة في قدراتها وتعزيز إمكاناتها ، لتحقيق الإدارة المتكاملة للحدود.

رابعا . تأمين البنية التحتية الحيوية.

خامسا . القضاء على الإرهاب وما يؤدي إليه فكراً سلوكاً وتأثيرات.

سادسا . تكامل اجراءات الأمان السيبراني وأمن المعلومات والاتصالات.

سابعا . أمن داخلي متكمال يكون المواطن شريك في تحقيقه.

ثامنا . تطوير جهوزية فرق الـ CBRN والجهات المساعدة لها في العراق.

تاسعا . توحيد مراكز القيادة والسيطرة ، والجهود الخاصة برصد الأزمات والكوارث ، وبناء القدرات و الجاهزية المناسبة للتصدي لها.

ب. الهدف الرئيسي : (بلغ إقتصاد قوي متنوع نموي مستدام) ، والأهداف الفرعية :

أولا . تطوير مصادر الإيرادات غير النفطية وفق منهجية تنمية مستدامة.

ثانيا . أمن واستدامة موارد المياه كماً ونوعاً والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى والبني التحتية.

ثالثا . بناء منظومة محكمة مؤمنة من الفساد والبيروقراطية.

رابعا . سياسات مالية ونقدية واقتصادية واضحة المعالم ، وتكامل فيما بينها.

خامسا . تشريعات متكاملة لحماية الاستثمار والثروات والإنتاج والاستهلاك.

سادسا . سياسات ومناهج زراعية وصناعية حديثة ، منتجة ومتكمالة ، لتطوير هذين القطاعين ، وفق دراسات الجدوى والتنمية المستدامة ، وتحويل المنشآت الصناعية لتكون رابحة.

سابعا . دعم وتفعيل القطاع الخاص والاستثمارات الوطنية والاجنبية ، وفق خطط تفصيلية جادة لكل قطاع أو فرصة أو جانب يعزز هذا الهدف.

ثامنا . تطوير وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية لتحقيق أمن الطاقة ، وتوفير الاحتياج الفعلي من الطاقة الكهربائية لكافة القطاعات.

تاسعا . استثمار أمثل للموارد والثروات البشرية والطبيعية .

عاشرًا . استثمار الموقع المميز للعراق ضمن حركة التجارة العالمية (طريق التنمية) والاتصالات والربط القاري للمواصلات .



حادي عشر. برنامج متابعة وتقدير جاد لتطوير وخلق مؤسسات مهنية وقيادات كفؤة ، يتضمن معايير تحقيق العدالة ، والنزاهة ، والجدية في تقديم الخدمات ضمن معايير المواطنة وسيادة القانون.

ج. الهدف الرئيسي : (بناء شراكات إقليمية ودولية متوازنة وفعالة) ، والأهداف الفرعية :

- أولاً. اعتماد منهجية عمل محددة مع الشركاء لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي وحماية البلاد من التهديدات الخارجية التي تستهدف المصالح الوطنية.
- ثانياً. إنهاء ملف التواجد العسكري الأجنبي (التحالف الدولي) ، بما يضمن بقاء العلاقات والتنسيق لمكافحة الإرهاب بموجب الحاجة والطلب من الحكومة العراقية.
- ثالثاً. علاقات تعاون إيجابية مع المجتمع الدولي وتجنب سياسة المحاور.
- رابعاً. علاقات دبلوماسية متوازنة مع الجميع وفق المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية الوطنية.
- خامساً. دور فاعل في تعزيز السلم والأمن الدوليين.
- سادساً. سياسة خارجية فعالة تضمن حقوق العراق في المياه والحدود ومصادر الثروات الطبيعية المشتركة إقليمياً ودولياً .

د. الهدف الرئيسي : (تعزيز الأمن المجتمعي وحماية التنوع والتعايش السلمي) ، والأهداف الفرعية :

- أولاً . ترسیخ نظام ديمقراطي اتحادي ضامن لأمن وحقوق الشعب وحرياته وسلمه الاجتماعي ورفاهيته وقيمه العليا ومعتقداته الدينية وارثه الحضاري.
- ثانياً . الإستقرار السياسي والمجتمعي ، وهو مركز ثقل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- ثالثاً . اعتماد برامج وطنية لتعزيز الأمن المجتمعي والتعايش السلمي ، لبناء الثقة بين المواطن وأجهزة الدولة والقانون.
- رابعاً . إعلام هادف يسعى إلى بناء الهوية الوطنية، ويخدم المواطن والمصالح الحيوية.
- خامساً . تعزيز الهوية الوطنية وقيم المواطن والحرية ، وحقوق الإنسان ، التي يحميها القانون والعدالة الاجتماعية، و مكافحة الفكر المتطرف و منظومة الفكر المحظور دستورياً كفكر حزب البعث .
- سادساً . حماية الفئات الهشة ودعم فئة الشباب ، وحماية التنوع المجتمعي في العراق.
- سابعاً . مكافحة المخدرات والاستخدام غير المشروع للمؤثرات العقلية.
- ثامناً . حماية الإرث الحضاري والثقافي وإحيائه بما يسهم بإدراجه في لائحة التراث العالمي.



هـ. الهدف الرئيسي (اعتماد نظام خدمات كفوء يتناسب مع حاجات الشعب) ، والأهداف

الفرعية :

أولاً . تطوير نظام صحي وبيئي حديث ومستدام يشمل تطوير البنى التحتية ، والامن الدوائي وكل متطلبات الامن الصحي.

ثانياً . نظام تعليم حديث يتناسب مع المتطلبات الرئيسية للتنمية في العراق ، والرصانة العلمية.

ثالثاً . تطوير البنى التحتية للقطاعات الخدمية .

رابعاً . توفير الفرص المناسبة للسكن الملائم.

خامساً . تطوير الاعتماد على التكنولوجيا ودعم الصناعة الوطنية.

سادساً . مستوى فاعل ومستدام من نظام المؤسسات الخادمة للمواطن والامن ، يعتمد منظومة إدارية متكاملة ومتغيرة وعملية ، يحظى بشقة الشعب ، ويحميه القانون ، ويحترمه الجميع ، وفق القوانين النافذة .

سابعاً . اعتماد سياقات عمل قانونية للتعاون والتنسيق الفاعلين بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان وبباقي الحكومات المحلية للمحافظات العراقية بموجب نظام اتحادي لامركزي منضبط ، يضمن تكامل الأدوار في خدمة المواطن وحماية الوطن وإنفاذ القانون .

ثامناً . اعتماد منظومة محكمة وموضوعية لإسناد المناصب والمهام الحكومية في كل القطاعات ، قائمة على أساس الكفاءة والتزاهة والقدرة على الإنتاج ، كمعيار مهني وموضوعي للتوظيف وتولي المناصب .

تاسعاً . تحصين مؤسسات الدولة في القطاعات كافة من التأثيرات السياسية الداخلية والخارجية.

٧. التحديات والتهديدات :

أ. التحديات :

أولاً . المستوي الأول :

(١) الاقتصاد الريعي واعتماد ميزانية النفط.

(٢) شحة المياه والتحديات المناخية.

(٣) المخدرات ومقومات الأمن الصحي.

(٤) الصراعات الدولية والإقليمية.

(٥) المخاطر البيئية.

ثانياً . المستوي الثاني :

(١) استدامة الجاهزية الأمنية والاستخبارية.

(٢) البطالة والبطالة المقنعة.



- (٣) تراجع المستوى التعليمي.
(٤) توفير الطاقة الكهربائية.
(٥) المشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان (القوانين الاتحادية ، عائدات النفط والمنافذ الحدودية ، إدارة الحدود والمعابر غير الرسمية).

(٦) الهجرة من الريف إلى المدينة.

ثالثاً . المستوي الثالث :

- (١) الحراك الشعبي خارج الأطر القانونية.
(٢) النازحون والمهرجون والسوريون في العراق.
(٣) مشاكل ترسيم الحدود مع دول الجوار.
(٤) الزيادة السكانية.

بـ. التهديدات :

أولاً . المستوي الأول :

- (١) المخدرات.
(٢) الإرهاب (داعش ، التطرف العنيف).
(٣) الفساد المالي والإداري.
(٤) شحة المياه.
(٥) الهجمات السيبرانية.
(٦) الأنشطة العسكرية الأجنبية داخل الأراضي العراقية.

ثانياً . المستوي الثاني :

(١) ثغرات أمن الحدود.

(٢) وجود السلاح غير المرخص.

(٣) الجريمة المنظمة.

(٤) المحاصصة وآثارها في إضعاف البناء المؤسساتي.

ثالثاً . المستوي الثالث :

(١) سباق التسلح الاقليمي.

(٢) تأثير الهويات الفرعية على الالتماء والولاء للهوية الوطنية.

(٣) الحركات الدينية المتطرفة.

(٤) تراجع بعض القيم المجتمعية الإيجابية.



٨. الوسائل والسياسات الوطنية لتحقيق الأهداف لتعزيز الأمن

القومي :

أ. الوسائل والمتطلبات (العامة) التي تشمل تحقيق (جميع) الأهداف :

أولاً. متابعة وتفعيل إجراءات مراجعة وتقييم القوانين ذات العلاقة بالأهداف المراد تحقيقها ، وتحديد مناطق الفراغ والخلل ، والتنازع في الاختصاصات وعدم الموائمة مع الواقع ، وتحديثها ، بجهد جاد وعاجل وموضوعي من قبل مجلس الدولة ، تشارك فيه الجهات القطاعية كافة لكل موضوع أو هدف رئيسي أو فرعى حسب اختصاصها .

ثانيا. تحديد مسؤوليات متابعة وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الخمسة ، من قبل الجهات المعنية التالية ،

وبتنسيق ومتابعة من اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الأمن القومي

ومجموعة منسي تشكيلات الفريق الوطني للمهمة ، وكما يأتي :

(١) متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الاستراتيجي (الأول) : ((تطوير منظومة الأمن والدفاع لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي)) مسؤولة: اللجنة الوطنية لإصلاح القطاع الأمني .

(٢) متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الاستراتيجي (الثاني) : ((بناء اقتصاد قوي متتنوع تنموي مستدام)) مسؤولة: المجلس الوزاري للاقتصاد .

(٣) متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الاستراتيجي (الثالث) : ((بناء شراكات إقليمية دولية متوازنة وفعالة)) مسؤولة: وزارة الخارجية بالتنسيق مع جهاز المخابرات الوطني العراقي .

(٤) متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الاستراتيجي (الرابع) : ((تعزيز الأمن المجتمعي وحماية التنوع والتعايش السلمي)) مسؤولة: وزارة الداخلية واستناد من وزارة التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية .

(٥) متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الاستراتيجي (الخامس) : ((اعتماد نظام خدمات كفؤة يتناسب مع حاجات الشعب)) مسؤولة: فريق متابعة البرنامج الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء .

ثالثا. العمل على توفير التخصيصات المالية المناسبة لمتطلبات تنفيذ وسائل تحقيق الأهداف من خلال :

(١) الميزانية الخاصة بكل وزارة أو جهة غير مرتبطة بوزارة.

(٢) التخصيص المالي للطوارئ.

(٣) إدراج بعض الوسائل ضمن مشاريع وزارة التخطيط حسب القطاعات.

(٤) ميزانية البرامج الخاصة.

(٥) الاستفادة من الدعم المالي المقدم من الجهد الدولي السائد وفق القوانين النافذة .

رابعا. دعم وتفعيل البرامج المعتمدة في خطة عمل اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الأمن القومي المدرجة في الفقرة (٩ - ز) لاحقاً .

خامسا. إعداد الخطط التنفيذية للأهداف الفرعية ضمن مسؤوليات الجهات المعنية بمتابعة وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية .



سادساً . دعم مسؤوليات مهمة اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي و كافة تشكيلات الفريق الوطني الذي أعد الاستراتيجية ، لضمان الجدية والقدرة على المتابعة و اعداد التقارير الفصلية لبيان مستوى الاستجابة من قبل الجهات المسؤولة عن محاور و أهداف ووسائل تنفيذ الإستراتيجية وتحقيق أهدافها ، وتعرض خلاصات التقارير أمام أنظار السيد القائد العام للقوات المسلحة لاعتماد رؤيته وتوجيهاته .

سابعاً . التثقيف على الرؤية الاستراتيجية لهذه الوثيقة التي تسعى لتحقيق المستويات التالية من مؤشرات تحقيق الأهداف الاستراتيجية ، في ظل استمرار الإدارة الفاعلة للحكومة وقيادة التفاعلية لرئيسها، بدون مشاكل سياسية أو أمنية كبيرة ، وتعاون دولي واقليمي

إيجابي :

(١) اقتصاد متعدد الموارد ، ودخول قطاعات اقتصادية غير نفطية الى منظومة تعزيز واردات الدولة .

(٢) أمن مجتمعي مستقر ومتوازن ومستدام .

(٣) نجاح سياسات مكافحة الفساد ، ومحاسبة الفاسدين ، واعتماد تقييم دقيق للأداء المسؤولين في المؤسسات الحكومية .

(٤) التعليم يرتقي لمواكبة الجامعات العالمية .

(٥) نهضة القطاع الصحي واستعادة مؤهلات المنافسة الاقليمية .

(٦) تنظيم الجهود الوطنية للسيطرة على الجريمة المنظمة (المخدرات ، التسول ، الهجرة غير الشرعية ، الاتجار بالبشر والأعضاء البشرية ، الابتزاز ... الخ) .

(٧) سياسة مستمرة للتقييم الإداري للدرجات الخاصة في السلطات التنفيذية .

(٨) أمن سينمائي بمستوى يتناسب مع تحديات المنطقة و مستوى التحديات .

(٩) قدرات تصنيعية جيدة ، وفق جدول تحقيق الاكتفاء الذاتي للصناعات الاولية الضرورية ، قياساً بالمنطقة ، مع تطور قطاع الصناعات الحربية .

(١٠) الشباب لديهم خطط تنموية لتطوير الذات والمجتمع والاسهام في تعزيز الهوية الوطنية .

(١١) علاقات خارجية متوازنة مبنية على تحقيق المصالح الوطنية العليا .

(١٢) الحكومات المحلية تعمل بوتيرة انجاز أكثر استقراراً وانسيابيةً ، وانتاجية شفافية ومسألة .

(١٣) ارتفاع نسبة الرضا الشعبي عن الخدمات العامة وقوة القانون .

(١٤) التعاون والتكميل والتفاعل ، الايجابي ، بين السلطات الاتحادية والمحلية ، والتشريعية والقضائية والتنفيذية ، وقطاعات المجتمع النخبوية .



(١٥) تنظيم وتفعيل استثمار الجهد الدولي السائد لدعم الخطط والمشاريع والخدمات في

الإقليم والمحافظات حسب موقف الميزة النسبية لنقاط القوة والضعف فيها.

بـ. الوسائل الخاصة بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية (حسب إطار كل هدف) :

أولاً. وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((تطوير منظومة الأمن والدفاع لتحقيق الأمن

الداخلي والخارجي)) :

(١) استكمال التشريعات والقوانين التي تُنظم ساحات عمل وصلاحيات ومسؤوليات الأجهزة الأمنية والاستخبارية ، وتطوير المواد الرادعة لمعاقبة الخارجين عن القانون.

(٢) إستكمال وتفعيل سياسات برنامج إصلاح القطاع الأمني التي تقوم بها الحكومة ، وفق جدول متابعة وتقويم جاد ومركزي.

(٣) تقييم وتطوير التشكيلات القتالية للمؤسسة العسكرية وفق عقيدة واضحة وخطط عمل دقيقة ومحددة ومتابعة وتقويم مركزي ، مع امكانية استثمار هذا الزخم في دعم بعض القطاعات الخدمية.

(٤) تفعيل الجهود الوطنية لتنفيذ (استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب).

(٥) اعتماد سياسة وطنية في تفعيل شراكة المواطن والمجتمع الحقيقية لتعزيز الأمن وإحترام القانون ودعم الخطط العسكرية والأمنية.

(٦) تطوير جهوزية فرق الـ CBRN والجهات الساندة لها في العراق للتصدي للتحديات والحوادث الكيميائية والبيولوجية والأشعاعية والتلوية ، بما يتناسب وحجم التهديدات في هذا الجانب.

(٧) استكمال إجراءات اعتماد (استراتيجية أمن وحماية البنى التحتية الحرجة) ، وال مباشرة بتنفيذها وفق سياق مركزي .

(٨) اعتماد برنامج وطني لتنظيم عملية (رصد وتحليل المخاطر وإدارة الأزمات والتحطيط للطوارئ) ، وفق سياسة وطنية ملزمة التنفيذ ، مع تعزيز جهوزية الاستجابة الوطنية للمخاطر والتهديدات والأزمات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية تتضمن تحديد دقيق لمفاهيم الأزمة والكارثة ومعايير تحديدها وسياسات واضحة للتعامل معها وفق مسؤوليات محددة للجهات المعنية فضلاً عن الاجراءات الاحترازية التي يجب تجهيزها و التدريب على اعتمادها قبل الأزمات والكوارث و منظومة القيادة والسيطرة والقرارات البديلة وآليات حفظ الوثائق والأموال العامة واجراءات الأخلاء و استخدام أنظمة إنذار مبكر ذكية تعتمد على التحليل التنبؤي لمراقبة المؤشرات الأمنية ، الاقتصادية و السياسة بشكل دائم.



٩) تقييم وتقويم منظومة أمن الحدود وتطويرها وتنفيذ (الاستراتيجية الوطنية للادارة

المتكاملة للحدود في العراق ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠).

١٠) تعزيز اجراءات الرقابة والمسائلة الإدارية والمالية في القطاع الأمني ، فضلاً عن التزامات قانون المسائلة و العدالة .

١١) اصلاح القطاع الاستخباري وتطويره ، وفق سياسة ومرافق واضحة المعالم وبجهد وطني خاضع للمتابعة والتقويم بشكل مركزي.

١٢) إستكمال تنفيذ مرافق نقل الجيش والتشكيلات العسكرية إلى خارج المدن والمناطق السكنية.

١٣) تسريع إجراءات تنفيذ السياسة الوطنية لتنظيم الأسلحة وحصرها بيد الدولة.

١٤) اعتماد سياسة وطنية واضحة تستند إلى الدستور، لتنظيم العلاقة والمسؤوليات القانونية بين الحكومة الاتحادية واقليم كوردستان وبباقي المحافظات، لغرض تشخيص أي مشاكل أو مخالفات قانونية ومعالجتها بموجب القوانين النافذة.

١٥) تفعيل متطلبات تنفيذ (الاستراتيجية الوطنية للحد من أخطار الكوارث)، وتحديثها بما يتناسب مع المتغيرات ذات العلاقة.

١٦) تحديث وتفعيل مهمة مواقف أمن المحافظات واستقرارها، وتنفيذ برامج وتدابير للوقاية من الجرائم.

١٧) الجسم القانوني لمعالجة حالات الخلاف حول المناطق المتنازع عليها بموجب الدستور.

١٨) تنظيم الجهود الوطنية لتعزيز الأمن السيبراني وتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتحقيق أهدافها، على وفق سياسة متابعة وطنية محددة وجهة مركبة مسؤولة، وتشكيل فرق متخصصة في الاستجابة لحوادث السيبرانية.

١٩) حماية البنية التحتية الرقمية ومكافحة الجرائم الالكترونية ، وتنفيذ سياسة مشاركة لتطبيق تقنيات تشفير وأمن المعلومات الوطنية ، ودعم المركز الوطني للمعلوماتية وتفعيلها .

٢٠) تقييم وتقويم الجهود الخاصة بمعالجة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية، والتأكد على تنفيذ (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق) ودعم الجهات المسؤولة عن تنفيذها.

٢١) تفعيل ملف إدارة شؤون اللاجئين وفق رؤية وطنية للتعامل مع فئات اللاجئين والإجراءات القانونية لمعالجة الخروقات والمخاطر التي قد يسببها بعضهم .

٢٢) تفعيل وتنظيم الجهد الوطني للجهات الرسمية المسؤولة عن معالجة تحديات وتبعات النزوح الداخلي ، وعودتهم الى مناطقهم الاصلية او حسم استقرارهم في المناطق التي نزحوا واستقرروا فيها ، والهاجرين من العراق لضمان متطلبات عودتهم واستقرارهم في



العراق ، او مكوثهم في دول المهاجر ، مع استثمار الجهد الدولي السادس لتنفيذ هذه الوسيلة .

ثانياً . وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((بناء اقتصاد قوي متنوع تنموي مستدام)) :

(١) دعم القطاع الخاص بموجب قوانين وسياسات واضحة وصريحة ومتکاملة ، مع جدية في التنفيذ والتقويم ، واشراف مرکزي مستمر وفاعل .

(٢) اعتماد وتطبيق سياسة وطنية نقدية متکاملة وواضحة المعالم ، وسياسة مالية لتقليل العجز المالي ، وإعداد ورقة عمل مراجعة ميزان التبادل التجاري لتحقيق التوازن ما بين الإيرادات وال النفقات العامة بشكل علمي وعملي مدروsos وهادف .

(٣) معالجة الفساد من خلال وضع إستراتيجية فعالة لدعم هيئة النزاهة ، واجراءات الجهات الرقابية ، وتعزيز شراكة المواطن في المعركة ضد الفساد ، من خلال إجراءات رادعة قوية وعادلة .

(٤) الإسراع بتشكيل المجلس الأعلى للإعمار والاستثمار .

(٥) تشجيع الاستثمار في مجالات السياحة بشتى أنواعها .

(٦) وضع برنامج بناء قدرات خاص لتمكين الشباب للعمل في القطاع الخاص .

(٧) العمل الجاد للتصدي للتصرّر الذي يهدّد الأمن الاقتصادي والزراعي والاجتماعي .

(٨) الإسراع بإنجاز (السياسة الوطنية للأمن الصناعي) ، وال مباشرة بتنفيذها وتفعيل الإجراءات العملية لمشروع (صناعة في العراق) ، وتفعيل قانون حماية المنتج المحلي .

(٩) تنظيم الرقابة على القطاع المصري لضمان استقرار النظام المالي ، والحفاظ على احتياطيات كافية من العملات الأجنبية ، ودعم استقرار العملة الوطنية لحماية الاقتصاد من تقلبات الأسواق العالمية .

(١٠) البدء الفوري بتدقيق السجلات المالية للشركات والشخصيات وأصحاب رؤوس الأموال المشكوك في الحصول عليها بطرق غير مشروعة .

(١١) تطوير القوانين القديمة لتنشيط الاقتصاد وتحديث سياساته ومتطلباته القانونية والإدارية .

(١٢) دعم وتفعيل متطلبات مشروع طريق التنمية وفق الميزة النسبية للموقع الجغرافي للعراق .

(١٣) دراسة إنشاء صندوق الثروة السيادية لضمان استدامة التنمية .

(١٤) مراجعة استراتيجية الزراعة لتطوير قطاع الانتاج الزراعي والحيواني ، وتفعيتها بشكل جاد ومتتابعة مرکزية .

(١٥) تحقيق الأمن الغذائي وضمان توافر الغذاء ، ودعم الزراعة المحلية ودعم توفر ووصول مفردات الحصة التموينية للحفاظ على استقرار الأسعار .



- (١٦) تعزيز سياسات استعادة الكفاءات العراقية من الخارج، عن طريق صياغة برنامج وطني لدعم واستثمار براءات الاختراع العراقية وتشجيع الباحثين في مختلف التخصصات ودعم مراكز الأبحاث ، وتسهيل الإجراءات الإدارية للمغتربين العراقيين الراغبين بالعودة ، او توفير فرص العمل والتطوير المهني لجذب الكفاءات العراقية المغتربة للعودة ومساهمة في التطوير وبناء بلدتهم.
- (١٧) استمرار التفاوض والاستثمار الجهد الدولي، وفق سياسة تضمن حقوق العراق المكافئة في المياه الإقليمية والدولية والحدود ومصادر الثروات الطبيعية المشتركة إقليمياً دولياً لإيجاد حلول قانونية وعملية لمشاكل المياه والحدود، واحترام السيادة الوطنية، والتعاون مع دول المطبع بشأن المياه.
- (١٨) دعم وتسريع آليات تحقيق أهداف قانون (شركة النفط الوطنية العراقية).
- (١٩) مراجعة (الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة) وتحديثها، وتفعيل متطلبات تحقيق أهدافها وحماية وتطوير البنية التحتية للطاقة، لتأمين وتنويع مصادر الطاقة، والإستثمار في الطاقة التجددية.
- (٢٠) التأكيد على دور القطاع الخاص ودعمه بكل الوسائل القانونية والإجرائية في تطوير وتنمية كل قطاعات الاقتصاد الوطني.
- (٢١) مراجعة جميع القوانين التي تتعلق بتنظيم الاقتصاد الوطني وتحديثها بما ينسجم مع متطلبات تطوير هذا القطاع، وتطوير متطلبات إعتماد الذكاء الصناعي.
- (٢٢) تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار لضمان المنافسة العادلة في الأسواق.
- (٢٣) تطوير استثمار المعادن الرئيسية والثروات الطبيعية في العراق، ومنها الفسفور والكبريت.
- (٢٤) الالتزام بتنفيذ (الدراسة الاستراتيجية لوارد المياه والأراضي للأعوام ٢٠١٥ - ٢٠٣٥)، وتسريع إعداد مشاريع القوانين الالزمة للإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- (٢٥) الإستمرار بتحديث وتنفيذ (استراتيجيات وسياسات الأمن البيئي في العراق).
- (٢٦) توجيه القطاع النفطي للعمل على إنشاء مصافي تكرير النفط، واستثمار الغاز الطبيعي.
- (٢٧) دعم الصناعات المحلية، وتطبيق تدابير الحماية من منافسة البضائع المستوردة.
- (٢٨) دعم قطاع الصناعات الدوائية.
- (٢٩) المباشرة بإعتماد برنامج وطني لتطوير الواقع السياحية وتشجيع السياحة الداخلية واستقطاب السياح الأجانب.
- (٣٠) مراجعة القوانين والتعليمات والضوابط الخاصة بعمل شركات وخدمات الاتصالات في القطاعين العام والخاص، وتطويرهما بما يتناسب مع المتطلبات الأمنية والأمن الاقتصادي للدولة.



ثالثاً . وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((بناء شراكات إقليمية دولية متوازنة وفاعلة)) :

- (١) إعتماد مبدأ التوازن في العلاقات الخارجية، ورفض سياسات المحاور، وأن لا يكون العراق طرفاً معادياً مصلحة طرف آخر.
- (٢) اعتماد سياسة وطنية لاستثمار الجهد الدولي السائد في مجالات (مكافحة الإرهاب)، (الاقتصاد والاستثمار)، (السياحة بكل أنواعها)، (الدور الفاعل لحفظ الأمن والسلم الدوليين)، (مد أنابيب النفط والغاز والربط الكهربائي).
- (٣) تعزيز التعاون الأمني والاستخباري لضمان الأمن الإقليمي والدولي، والسعى للإسهام الفعال في حل الأزمات الإقليمية والدولية.
- (٤) تطوير وتفعيل آليات وسياسات التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، واستثمارها لتعزيز الخدمات العامة لمتطلبات الشعب العراقي، حسب تخصص كل منظمة.
- (٥) توقيع إتفاقيات تجارية واستثمارية مع الشركاء الدوليين لتحفيز التمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي للعراق.
- (٦) إعتماد سياق وطني لقياس جاهزية التشكيلات العسكرية والجهود الاستخبارية، وتطويرها، بما يضمن كفاءة الأداء والاعتماد على القدرات الذاتية، لتسريع إنهاء ملف التحالف الدولي، حسب خطط ومتطلبات وتقديرات الحكومة.
- (٧) تفعيل دبلوماسية أمنية متخصصة قادرة على إدارة الملفات الخارجية وتحويل البلد إلى فاعل مؤثر.
- (٨) توسيع دائرة تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات الأمنية والاستخبارية إقليمياً ودولياً ، لحماية العراق من التهديدات الخارجية .
- (٩) تطوير الجهد الإعلامي التعبوي الناطق باللغات الأجنبية الأكثر شيوعاً (الإنكليزية وغيرها)، لإيصال صوت العراق وسياساته في العلاقات الدولية، والترويج لقيم الدولة العراقية وجهودها في مكافحة الإرهاب من خلال البرامج التعليمية والثقافية.
- (١٠) تقييم دور ممثلي العراق في المجتمع الدولي (بكافة العناوين والسميات)، وتطوير أدائهم ودعمه لمصلحة العراق والإسهام في تحقيق أمنه وازدهاره.
- (١١) تطوير وتفعيل آليات وقنوات التنسيق مع المجتمع الدولي لتعزيز أمن المناخ، وبناء القدرات لتعزيز الجاهزية المناسبة للتعامل مع تهديدات المناخ وفق سياسة وطنية فاعلة.



رابعاً . وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((تعزيز الأمن المجتمعي وحماية التنوع والتعايش السلمي)) :

- (١) إعتماد سياسة وطنية جادة للتعامل مع متطلبات الشعب وحماية الحراك الشعبي بالأطر القانونية وفق متابعة مركزية ، مع تطوير متطلبات إجراء انتخابات مبكرة بعد استكمال القانون الانتخابي وتنفيذ قانون الأحزاب.
- (٢) دعم الهيئات القضائية والتأكيد على عدالة تطبيق القانون ونزاهة سلطات إنفاذ القانون، وسلامة وتطوير الإجراءات بما ينسجم مع الرؤية الوطنية، وآليات تطبيق العدالة الانتقالية.
- (٣) توفير كل الامكانيات الازمة لعودة النازحين والمهرجين إلى ديارهم وغلق ملف النزوح.
- (٤) إعتماد سياسة وطنية خاصة لحماية الأقليات والفئات الهشة ضمن مكونات الشعب العراقي، وضمان حقوقها وحمايتها ودعمها وتوفير فرص العمل والرعاية المناسبة لها، للحفاظ على التنوع المجتمعي في العراق.
- (٥) تفعيل متطلبات دعم حقوق الإنسان في العراق.
- (٦) إنشاء ودعم منتديات ومنصات للحوار بين مختلف الفئات المجتمعية والثقافية، وتعزيز التفاهم المتبادل وحل النزاعات.
- (٧) تمكين الصحافة الاستقصائية.
- (٨) الإسراع بوضع الأسس العملية لتنفيذ (الاستراتيجية الوطنية للإسكان).
- (٩) إستكمال إجراءات عودة النازحين إلى مناطق سكنهم الأصلية، أو تكيف استقرارهم في المناطق التي اختاروا البقاء فيها.
- (١٠) ترسیخ قيم المواطنة وتعزيز أسس الهوية الوطنية، والحفاظ على القيم الإيجابية في تنشئة الجيل الجديد، وفق سياسة وطنية واضحة.
- (١١) إعتماد برامج وطنية لتعزيز ثقافة وفعاليات الإحتفاء بالرموز الوطنية الإيجابية، والتحفيز على السلوك الإيجابي والمبادرات والعمل التطوعي.
- (١٢) تنظيم نطاق المسؤولين بالرعاية الاجتماعية.
- (١٣) رعاية الشباب واستغلال طاقاتهم من خلال تشكيل مجالس شبابية استشارية تطوعية في كل المحافظات، للإسهام ببناء وإدارة المجتمع ومعالجة المشاكل المجتمعية.
- (١٤) تطوير برامج التوعية للوقاية من المخدرات وتعزيز أسس التربية الأسرية الصحيحة.
- (١٥) وضع برامج اندماج اجتماعي وأسري لدعم الرعاية اللاحقة للمدانين بإرتكاب جرائم جنائية.
- (١٦) تأمين الضمان الاجتماعي، مع عناية خاصة للنهوض بواقع المرأة، وحماية الفئات الهشة.
- (١٧) تقييم نشاطات المنظمات غير الحكومية، ودعم المنظمات ذات الأنشطة الفاعلة منها.



(١٨) تنسيق عمل المؤسسات الدينية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

ووسائل الإعلام، لتحقيق أهداف الإستراتيجية.

(١٩) دعم برامج رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام والفئات الهشة وتفعيلها.

خامساً. وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((اعتماد نظام خدمات كفوء يناسب مع حاجات الشعب)) :

(١) إجراء الاصلاح الإداري وفق تحديد لسياسات وتبسيط الإجراءات الإدارية في مؤسسات

الدولة، وتحويلها إلى ورقة عمل وطنية تحت إشراف ومتابعة وتقدير دورى مركزي.

(٢) الاسراع ببناء المدارس وتأهيل المتضرر وغير الصالح لاحتضان مهمة التدريس في مجلس المحافظات، بالتناسب مع حجم السكان لكل محافظة.

(٣) تنفيذ برنامج وطني لتأهيل البنى التحتية في القطاع الصحي.

(٤) استكمال مشروع الحكومة الالكترونية والاسراع باعتماد الأتمتة في مؤسسات الدولة، وتكريم المتميزين ومعاقبة المقصرين في هذا المجال، للاسراع بتحقيق خدماته.

(٥) تطوير المطارات العراقية.

(٦) دعم خطة رئاسة الوزراء ووزارة الاعمار والاسكان والبلديات والأشغال العامة بتطوير الطرق والجسور لفك الاختناق المزوري، من خلال تأهيل واعتماد (النقل العام) للمواطنين و الموظفين و الطلاب و العمال، فضلاً عن استكمال مشاريع المجرات و الانفاق، وتحديث و توسيع خطوط نقل السكك الحديدية و القطارات الحديثة و مشروع المترو و غيرها.

(٧) الاسراع في تحديث التشريعات ذات العلاقة، وتطوير اعتماد الخدمات بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.

(٨) تعزيز استخدام تقنيات صديقة للبيئة، وتحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية.

(٩) وضع أسس لنظام صحي حديث، وتوسيع نطاق المسؤولين بالرعاية الصحية.

(١٠) تنظيم وتطوير سياسات وسياسات تطوير القطاع الصحي، ودعم الملاكات العاملة فيه وتعزيزه بالكفاءات والخصائص المطلوبة.

(١١) اعتماد سياسة لتنظيم جهود معالجة تلوث المصادر المائية، والحفاظ على جودة وكمية المياه، وحماية الأنهر والبحيرات، للوقاية من انتشار الأمراض الانتقالية.

(١٢) تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية والتربوية والبحثية، وسياسات استثمار الكفاءات العلمية.

(١٣) تطوير استراتيجيات للتكيف مع تأثيرات التغيير المناخي، ورصد جودة الهواء والماء وتحديد مستويات التلوث، ودعم المشاريع التي تدمج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية الاقتصادية لتقليل الأثر البيئي وتعزيز الاستدامة.



(١٤) تطوير سياسات وسياسات التربية والتعليم بما ينسجم مع التطور العالمي، والآليات الالكترونية والرقمنة والنهجيات الحديثة.

(١٥) وضع خطط لاستجابة الطوارئ للتعامل مع الكوارث البيئية .

(١٦) إصدار تعليمات صارمة ومشددة لضمان تنفيذ القوانين والتعليمات النافذة ومحاسبة المقصرين والمتلذتين.

(١٧) تطوير استراتيجيات وخطط للاستجابة السريعة للأوبئة والازمات الصحية.

(١٨) تفعيل البرامج والسياسات الخاصة بتنسيق وتكامل جهود السلطات الاتحادية والحكومات المحلية لتحسين واقع الخدمات .

(١٩) تطوير ودعم المؤسسات والجهات المسؤولة عن مراقبة ومكافحة الفساد، وتفعيل دورها وحمايتها من التأثيرات السياسية، وتوفير القنوات الآمنة والسرية للإبلاغ عن الفساد.

٩. المتطلبات الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها :

أ. تفعيل إجراءات تنفيذ توجيهات مجلس الوزراء ، في الجلسة ٣٦ في ٢٠٢٤/٩/٣ ، وقرار مجلس الامن الوطني رقم (٨) لسنة ٢٠٢٤ ، ورقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥ ، وتأكيد التزام الجهات القطاعية للعمل بموجبها وتوفير مستلزمات تنفيذها ، لأهمية الدعم المالي ومستوى الالتزام القانوني بمحاور ووسائل الاستراتيجية ، لغرض تحقيق أهدافها.

ب. إعمام الاستراتيجية بشكل رسمي على جميع مؤسسات الدولة وفئات المجتمع العراقي والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والوكالات الأجنبية في العراق .

ج. اعتماد الخطط التنفيذية المناسبة لاهداف ومحاور الاستراتيجية ، ودعم تفعيل مهمة الفريق الوطني لمتابعة وتفعيل الإجراءات التنفيذية ، وتقدير الأداء والاستجابة بإشراف مستشار الأمن القومي - ومهام اللجنة الدائمة للاستراتيجية في المستشارية ، وعرض تقاريرها الدورية (نصف سنوية) على انتظار رئيس مجلس الوزراء ومجلس الامن الوطني ومجلس الوزراء .

د. التزام الجهات المحددة في الفقرة (٨-أ- ثانيا) بتفعيل آليات تنفيذ الوسائل العامة لتنفيذ الأهداف الفرعية في الاستراتيجية .

هـ. التوجيه بضرورة توفير التخصيصات المالية المناسبة لمتطلبات تحقيق الأهداف الفرعية حسب موارد ومصادر التخصيصات المدرجة في الفقرة (٨-أ-ثالثا) سالف الذكر.

وـ. تقوم اللجنة الدائمة للاستراتيجية في المستشارية بتنفيذ لقاءات وزيارات تعبوية ، بإشراف مستشار الأمن القومي ، إلى القيادات والجهات الآتية :

أولاً . القيادات والشخصيات العامة (الدينية ، الإجتماعية ، العلمية ، الثقافية ، الفنية ، الرياضية) .
ثانياً . الحكومات المحلية للمحافظات .

ثالثاً . وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية .

رابعاً . الجهات الدبلوماسية والمنظمات الأجنبية العاملة في العراق .



ز. دعم تنفيذ برامج اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي للأعوام (٢٠٢٥ - ٢٠٣٠) ، لتطوير مهارات تشكييلات الفريق الوطني لمتابعة تفعيل تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها ، وفق البرامج الآتية :

اولا. البرنامج الوطني للتدريب (الفريق الوطني المسؤول عن متابعة وتفعيل تنفيذ الاستراتيجية ، على مهارات واليات المتابعة والتفعيل والتقييم واعداد التقارير الخاصة بالاستراتيجية .

ثانيا. البرنامج الوطني للتدريب الفرق الساندة من الحكومات المحلية في الإقليم و المحافظات غير المنتظمة بإقليم ، على مهارات التفكير الاستراتيجي ، وآليات إعداد الخطط الاستراتيجية وتنفيذها.

ثالثا. برنامج الرصد والتقييم الإلكتروني ، لبناء قاعدة بيانات متابعة وتحليل البيانات وتقديم الأداء ومستوى الاستجابة لتنفيذ أهداف الاستراتيجية.

رابعا. برنامج تطوير الوعي الاستراتيجي في الجامعات والمعاهد العراقية.

خامسا. البرنامج الوطني لرفع الوعي الأمني للمواطن العراقي.

سادسا. البرنامج الوطني لتفعيل شراكة النقابات والاتحادات القطاعية والجمعيات العلمية والمنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن القومي في العراق.

ح. إصدار الأمر الديواني الخاص بمهام الفريق الوطني في ضوء الهيكلية والسياسات المعتمدة في مهام إعداد الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها على المستوى الوطني.

ط. تعزيز التنسيق الفاعل و المستمر بين الفريق الوطني المقصود ، ومكتب رئيس مجلس الوزراء ولجنة متابعة تنفيذ البرنامج الحكومي ، وبباقي اللجان الوطنية التي تقوم بمتابعة وتفعيل تنفيذ الوسائل المعتمدة في الاستراتيجية .

ي. توفير الدعم المالي المناسب لتغطية المتطلبات اللوجستية، الأنشطة التدريبية والتنفيذية ضمن (موازنة برنامج استراتيجية الأمن الوطني ٢٠٢٥).

ك. حث جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ، والمحافظات ، لإعداد استراتيجيات وسياسات ، وخطط تنفيذية ، تستند الى استراتيجية الأمن الوطني وتنسجم مع أهدافها.



ملحق رقم (١)

التعريف بالمفاهيم الأساسية لاستراتيجية الأمن الوطني ٢٠٣٠ - ٢٠٢٥

١. مفهوم استراتيجية الأمن الوطني في الدولة : خطة شاملة ومتکاملة تضعها الدولة لحماية مصالحها العليا، وسيادتها، وأمن شعبها، من كافة التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال استخدام جميع الإمکانات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ضمن رؤية طويلة الأمد، لسياستها في حماية المصالح الاستراتيجية والتصدي للتحديات والتهديدات التي تضر بأمن وصالح المواطن والدولة .

٢. مفهوم الامن القومي العراقي : منظومة إدارة المصالح الوطنية العليا للدولة ، لحماية كيانها من التحديات والتغيرات التي تهددها من الداخل والخارج ، وتأمين مصالحها الحيوية ، وتهيئة المتطلبات الملائمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ومصالحها وعلاقتها الإقليمية والدولية ، تعزيز الأمن والاستقرار والسيادة والازدهار .

٣. البرنامج الحكومي : هو مجموعة من السياسات والخطط التي تضعها الحكومة لتحقيق أهدافها خلال فترة ولايتها. هذا البرنامج هو تعبير عن رؤية الحكومة تجاه القضايا الوطنية في مختلف المجالات، مثل الاقتصاد والتعليم والصحة والأمن والبنية التحتية. يتم وضعه عادة بعد تكليف فريق الحكومة عند توليها للسلطة ، ويعكس التزاماتها ووعودها الانتخابية للمواطنين.

٤. الرسالة : هي عبارة عن بيان يوضح الغرض من وجود المنظمة أو الدولة، ويحدد الإطار العام للأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها في إطار زمني محدد. كما تعكس الرسالة ، عادة ، الجوانب الأساسية لعمل المنظمة، بما في ذلك الجمهور المستهدف والأنشطة الأساسية.

٥. تبسيط الإجراءات : الآليات وسياسات تسهيل الإجراءات البيروقراطية واحتصارها واستخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات الحكومية، مما يسهم في تعزيز كفاءة الأداء وزيادة رضا المواطنين وتحقيق الأهداف التنموية ، مع اختصار الوقت والجهد والكلفة .

٦. التوازن بين المركزية واللامركزية في الادارة : هو أن تبني نظاماً متوازناً بين المركزية واللامركزية، مع تفويض السلطات المحلية والإقليمية قدرًا مناسباً من الصلاحيات والموارد لإدارة شؤونها، مما يعزز من التماسك الوطني ويقلل من الشعور بالتهميش في المحافظات والمؤسسات المختلفة، وفقاً للدستور والمصالح الوطنية العليا.

٧. المفهوم الشامل لـ (الأمن في إطار الدولة) : القدرة التي توفر لدى الدولة، لتمكينها من تأمين مصادر قوتها الداخلية والخارجية في شتى المجالات في مواجهة التحديات والمخاطر التي تهددها في الداخل أو الخارج ، وتمكنها من تهيئة الأوضاع والمناخ الملائمين لتأمين مصالحها بوصفها متطلبات وطنية رئيسة ، داخلياً وخارجياً بالشكل الذي يدفع عنها التهديدات باختلاف أبعادها، وبالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدير.



٨. الأمن الإقليمي : هو مفهوم أمني ذو مضمون جغرافي وسياسي في آن واحد ، جغرافي : لأنه يهتم بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر ، وسياسي : لأنه يهتم بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الرؤية السياسية والأمنية لانظمة الدول الموجدة فيه .

٩. الأمن الفردي : هو تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد ، ويتدخل مع الأمن المجتمعي او الامن الجماعي ، مجموع أمن الأفراد هو : أمن الجماعة ومفهوم أمن الجماعة هو أمن الفرد ، وما يفسد على الفرد أمنه يمكن أن يفسد على الجماعة منها ، ثم امن المجتمع ككل ، والعكس صحيح ايضا .

١٠. الأمن الثقافي : هو قدرة الدولة أو الأمة لاحفاظ على ثقافتها ، وتراثها ، وأنماط السلوك ، والاستهلاك ، واللغة والاعراف السائدة فيها ، مع اعتماد الاليات والتشريعات والاجراءات المناسبة لحماية خصوصيتها من التشويه ، والعمل على تطويرها ومواربها للتطورات العامة للحياة .

١١. مفهوم الأمن السياسي للدولة : هو أحد الأبعاد الأساسية للأمن القومي ، ويقصد به : حماية النظام السياسي للدولة من التهديدات الداخلية والخارجية التي تستهدف استقراره، وشرعنته، واستقلاله، وضمان استمرارية مؤسسات الحكم وسلامة العملية السياسية .

١٢. الأمن الوقائي : هو مجموعة من الاجراءات والتدابير الاستباقية التي تتخذها الدولة ، لرصد ومراقبة ومنع الجرائم او الهجمات او الازمات قبل حدوثها .

١٣. الأمن الغذائي : هو ضمان توفر الغذاء الآمن، الصحي والكافي لجميع رعايا الدولة بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم الأساسية بصورة مستمرة ومنتظمة ويمكن الحصول عليه في الظروف الاعتيادية والأزمات .

٤. الأمن الفكري : هو حالة من الاطمئنان والاستقرار النفسي والعقلي التي يعيشها الفرد والمجتمع، بحيث يتم حماية منظمه الفكرية والثقافية من الانحراف أو التأثر بالأفكار الهدامة والمتطرفة، مع تعزيز قدرته على التفكير الناقد ومواجهة التحديات الفكرية بما يحقق التوازن بين الأصالة والانفتاح .

٥. مفهوم الأمن الإعلامي في الدولة : هو حماية الدولة والمجتمع من التهديدات والمخاطر التي قد تنجم عن الاستخدام السلبي أو المعادي لوسائل الإعلام، وضمان توجيه الإعلام نحو خدمة الاستقرار والأمن الوطني، والحفاظ على القيم والثوابت والمصالح العليا للدولة .

٦. الأمن الصناعي : هو منظومة وإجراءات حماية مقومات الصناعة الوطنية من التحديات ، وتطويرها ، لتعزيز أركان الامن القومي عموماً والامن الاقتصادي والامن الاجتماعي على وجه الخصوص .

٧. الأمن الدوائي : قدرة الدولة على توفير الأدوية وضمان جودتها وفعاليتها وسلامتها وسهولة الوصول إليها وقدرة الأفراد على الحصول عليها للاستخدام، بحيث تكون متوفرة بشكل مستمر وأمن لجميع أفراد المجتمع. و يهدف إلى حماية الصحة العامة من خلال ضمان توافر الأدوية الأساسية بأسعار معقولة، ومنع انقطاع الإمدادات الدوائية، والحد من تداول الأدوية المغشوشة أو غير المرخصة ، ويشمل الأمان الدوائي (ضمان الجودة والتتأكد من أن الأدوية المتاحة فعالة وآمنة) ، (التوافر الذي يعني العمل على توفير الأدوية باستمرار في السوق لتلبية احتياجات المرضى) و (التوزيع العادل لكافة المناطق ، بما فيها المناطق النائية، بأسعار مناسبة) و (الاستخدام الأمثل) .



١٨. الخطر : هو احتمال وقوع ضرر أو أذى نتيجة ظرف أو سلوك معين ، يمكن أن يكون الخطر متعلقاً بعامل طبيعية مثل (الكوارث الطبيعية) ، أو (حوادث ناتجة عن قرارات او اخطاء من البشر) مما يستدعي اتخاذ تدابير للوقاية أو التخفيف من آثاره .

١٩. الاستراتيجيات القطاعية : هي مجموعة الخطط أو السياسات طويلة الأمد لتحقيق أهداف محددة ضمن قطاع معين (الزراعة ، أو الصناعة ، أو الخدمات ، أو التعليم ، أو الصحة) تركز على معالجة القضايا والتحديات الفريدة لكل قطاع ، وتوجيه الموارد والإجراءات نحو تعزيز الكفاءة والنمو في هذا القطاع .

٢٠. نقاط الارتكاز الاستراتيجي : هي العناصر أو المجالات الأساسية التي تستند إليها الدولة أو المؤسسة لتطوير استراتيجياتها وتحقيق أهدافها ، تمثل هذه النقاط مجالات القوة التي يمكن الاستفادة منها أو التوجهات التي يمكن تبنيها لتحقيق ميزة تنافسية .

٢١. القرار : هو اختيار أو حكم يتم اتخاذه بعد تقييم المعلومات أو الخيارات المتاحة ، بهدف تحقيق هدف معين أو حل مشكلة . يشمل اتخاذ القرار عملية تحليل الموقف ، أو تحديد البديل ، أو تقييم العواقب المحتملة لكل خيار ثم اختيار الخيار الأنسب بناء على المعايير المحددة .

٢٢. التحليل : هو عملية تفصيلية تهدف إلى دراسة وتفسير المعلومات أو البيانات لفهمها بشكل أفضل أو اتخاذ قرارات مستنيرة ، تتضمن هذه العملية تقسيم المعلومات إلى مكوناتها الأساسية ، أو تقييم كل مكون ، أو استخلاص الاستنتاجات بناء على البيانات المتاحة .

٢٣. البرامج : هي مجموعة الاجراءات المنتظمة لتنفيذ جزء تفصيلي من الخطط أو الأنشطة الموجهة لتحقيق أهداف محددة في فترة زمنية معينة .

٤. الدستور : هو الوثيقة القانونية الأساسية التي تحدد القواعد والمبادئ التي تنظم الحكم وتحدد الواجبات والمسؤوليات والاطر العامة لادارة وحماية المجتمع والدولة ونظامها وهيكليتها ورؤيتها السياسية وهويتها وخارطة مهامها والقوانين المطلوبة لتحقيق اهدافها العليا .

٢٥. التفكير الاستراتيجي : هي عملية عقلية تهدف إلى تحليل المستقبل والتحطيط له لتحقيق أهداف طويلة الأمد .

٢٦. الوعي الاستراتيجي : نشاط ادراكي وحدسي ينبع من ذات الفرد يهدف إلى توليد وتعزيز واستخدام قدرة التبصر بخصوص الأحداث المستقبلية التي يمكن تنميتها داخلياً وخارجياً .

٢٧. التأهيل المجتمعي : عملية تهدف إلى تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال مجموعة من الأنشطة والخدمات .

٢٨. الخطط الوظيفية : هي الخطط التي تتعلق بالوظائف الإدارية والمهام التي تتطلبها كل استراتيجية أو سياسة لتحقيق أهداف محددة مثل خطط الإدارة البشرية أو المالية أو التسويق .

٢٩. السياسة العامة للدولة : هي الإطار الذي يحدد التوجهات العامة للدولة في مختلف المجالات وتمثل الخطوط العريضة لكيفية تحقيق الأهداف الاستراتيجية ، والسياسات العمومية تتعلق بمجموعة واسعة من المجالات وتحديد القواعد العامة التي تعمل الحكومة على تنفيذها .



٣. الخطة التنفيذية : وثيقة تفصيلية تتضمن مجموعة من الإجراءات والخطوات المحددة التي يجب اتباعها لتحقيق أهداف معينة. تهدف إلى ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى أعمال وأنشطة قابلة للتنفيذ، حيث يتم تحديد الهدف منها والجهات المسؤولة والموارد المطلوبة، والأدوار، والمسؤوليات، والجدال الزمنية، والموارد المناسبة والكلف التخمينية ، ومعايير الأداء، بالإضافة إلى آليات المتابعة والتقييم ، أي أنها خارطة طريق عملية تتناول كيفية تحقيق الأهداف بفعالية وكفاءة . من خلال تنظيم العمل وتوجيه الفريق، وضمان أن جميع الأطراف المعنية على دراية بالمسار المطلوب للوصول إلى النجاح.

٤. الميزة النسبية : مفهوم اقتصادي وتحططي يقضي بأن كل دولة أو فرد يجب أن يركز على إنتاج السلع أو تقديم الخدمات التي يمكنه إنتاجها بكفاءة أعلى أو تكلفة أقل مقارنة بالدول أو الأفراد الآخرين.

٥. التهديدات : هي المستوى المؤشر من التحديات عندما تدخل في إطار الخطورة القريبة لاحتمالية وقوع خطر أو ضرر على الأفراد أو المؤسسات أو الدول .

٦. التهديدات المادية : تشمل التهديدات التي تنتهي على مخاطر مادية مباشرة، مثل التهديدات الأمنية (كالهجمات الإرهابية أو النزاعات المسلحة)، والتهديدات البيئية (مثل الزلازل أو الأعاصير)، والتهديدات التقنية (مثل الأعطال في الأنظمة).

٧. التهديدات السيبرانية : هي التهديدات المرتبطة باستخدام التكنولوجيا والإنترنت، وتمثل في الهجمات الإلكترونية التي تستهدف نظم المعلومات، أو شبكات التواصل، أو قواعد البيانات، ويمكن أن تؤدي إلى سرقة البيانات أو تعطيل الخدمات أو التأثير على البنية التحتية.

٨. المشاركة الفاعلة : هي عملية يسهم فيها الأفراد بفعالية ويجابية في الأنشطة والمشاريع التي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة أو تحسين ظروف معينة في المجتمع أو المؤسسة التي ينتمون إليها. وتنطلب هذه المشاركة دوراً حقيقياً وفعالاً وليس حضوراً شكلياً ، حيث يبادر الأفراد بالتعبير عن آرائهم، وتقديم اقتراحاتهم، والمشاركة في اتخاذ القرارات ، والإسهام في تنفيذها لتحقيق التكامل بين الأفراد، وتعزز الشعور بالاتساع، وتحفز على الابتكار وتحقيق الأهداف المشتركة بكفاءة وفاعلية.

٩. المتابعة التقويمية : هي عملية مستمرة تهدف إلى رصد وتقدير تقدم العمل والعاملين وتطورهم على مدار فترة إنجاز المهام وتنفيذ الخطط ، من أجل تحديد مدى تحقيق الأهداف المخططة. وتركز المتابعة التقويمية على ملاحظة أداء المسؤولين بكل مستوياتهم وبشكل دوري، وتجميع البيانات حول جوانب مختلفة من المهمة ، وتهدف هذه العملية إلى تقديم تغذية راجعة مستمرة ، تساعد صانعي ومتخذين القرار على فهم نقاط القوة والضعف في الأداء والعمل على تحسينه ، مما يعزز من جودة العملية التنفيذية ويزيد من فاعليتها.

١٠. المصالح الحيوية للدولة : هي مجموعة القضايا والاعتبارات التي تعد أساسية وضرورية لبقاء الدولة واستقرارها وتطورها. وتمثل هذه المصالح في الأولويات والأهداف التي تسعي الدولة لتحقيقها، وتمثل العناصر الأساسية التي تتخذ الدولة كافة الإجراءات والتدابير المناسبة واللزمة لضمان تحقيقها أو حمايتها من أي تهديد أو تحدٍ .



٣٨. الرؤية في إعداد الاستراتيجيات والسياسات العامة : تعني الصورة المستقبلية المثلث أو الاتجاه الذي

تسعى المؤسسة إلى تحقيقه. وتعد الرؤية نقطة الانطلاق في أي عملية إعداد استراتيجية أو وضع سياسات عامة؛ حيث توضح الحالة المستهدفة التي يجب أن تصل إليها المؤسسة في المستقبل وتحدد إطاراً عاماً لجهودها. وللرؤية أهمية كبيرة في (توجيه الجهد) و (تحفيز العاملين) وأصحاب المصلحة على رؤية الصورة الكلية والقيمة طويلة الأمد لما يسعون لتحقيقه.

٣٩. القيم الجوهرية : هي المبادئ الأساسية التي تؤمن بها المؤسسة أو الجماعة البشرية التي تشكل فئة محددة أو شعب واحد أو أمة معينة ، وتعدها جزءاً لا يتجزأ من هويتها ورسالتها وجودها . هذه القيم تكون بمثابة الأساس الذي تبني عليه السلوكيات، واتخاذ القرارات، وتحديد الأهداف، وتوجيه الأداء ، وتساعد في توجيه العمل الجماعي .

٤٠. الاستقرار الأمني المستدام : هو حصيلة قدرة واجراءات الدولة على خلق حالة من الأمان الدائم الذي يستمر على المدى الطويل داخل مجتمع أو دولة، ويعتمد على مجموعة من العوامل التي تساهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ويطلب التنسيق بين كافة القطاعات لتضمين جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية في صياغة سياسات الاستقرار) .

٤١. السيادة : هي السلطة العليا والمطلقة التي تتمتع بها الدولة على إقليمها ، دون تدخل من أطراف خارجية. وهي عنصر أساسي في مفهوم الدولة الحديثة، لكونها تتعلق بقدرة الدولة على ممارسة سلطتها بشكل مستقل في المجالات السياسية، القانونية، الاقتصادية والعسكرية ، من خلال عدة أبعاد : مثل (السيادة الداخلية)؛ وهي قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها على سكانها وأراضيها من خلال وضع القوانين وتنفيذها وحماية النظام الاجتماعي والاقتصادي) و (السيادة الخارجية)؛ وهي قدرة الدولة على تحديد علاقاتها مع الدول الأخرى وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية واتخاذ مواقف سياسية بحرية دون تدخل من أطراف خارجية) و (السيادة القانونية)؛ وهي قدرة الدولة على سن القوانين التي تنظم شؤونها الداخلية، وفرضها على جميع الأفراد والمؤسسات داخل حدودها) ، وتمثل السياسة أساس وجود الدولة ككيان مستقل في النظام الدولي، وهي مرتبطة بمفهوم الاستقلال السياسي والحرية في اتخاذ القرارات.

٤٢. الأمن الإقليمي ضمن سياسة الدولة : مجموعة التدابير والآليات التي تعتمد其aها مجموعة من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة لضمان استقرارها وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية ويرتبط هذا المفهوم بالتعاون بين الدول لتحقيق السلام والتوازن الأمني في المنطقة، و يمكن أن يشمل (التعاون العسكري)؛ من خلال تشكيل تحالفات أو اتفاقيات دفاعية بين الدول الأعضاء بهدف تأمين حدود المنطقة ضد أي تهديدات عسكرية) و (التعاون السياسي والدبلوماسي؛ عبر تبادل المعلومات، و حل النزاعات بطرق سلمية، والتنسيق بين الحكومات لتحقيق الاستقرار السياسي وتجنب النزاعات المسلحة) و (التحديات الاقتصادية؛ حيث تشمل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإقليمية لتفادي الأزمات الاقتصادية التي قد تؤثر سلباً على استقرار المنطقة) و (التحديات غير التقليدية؛ مثل



مكافحة الإرهاب، أو التعامل مع تدفقات اللاجئين، أو مواجهة الأوبئة والكوارث الطبيعية التي قد تؤثر على الأمن الإقليمي بشكل غير مباشر .

٤. المواطن الصالحة : سلوكيات وممارسات الأفراد الذين يؤدون واجباتهم تجاه مجتمعهم وبلدتهم، ويحرضون على احترام القوانين والقيم الوطنية، ويسيرون بشكل إيجابي في تنمية مجتمعهم ، وهي صفة الشخص الذي يكون واعياً بحقوقه وواجباته، ويعمل لصالح المجتمع، ويشارك في الحفاظ على المصلحة العامة ، وتشمل عدة جوانب، منها (الالتزام بالقوانين: أي احترام القوانين والأنظمة والمحافظة على النظام العام) و (التطوع وخدمة المجتمع: بمعنى المشاركة في الأنشطة التطوعية ودعم المبادرات التي تخدم المجتمع) و (الاحترام والتسامح: ودليله معاملة الآخرين باحترام وتقبل التنوع الثقافي والاجتماعي) و (المسؤولية البيئية: المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية ذات النفع العام) و (المشاركة السياسية: الانخراط الإيجابي في الشؤون العامة، مثل التصويت والتعبير عن الرأي بشكل سلمي) وغيرها ، لذا فإنها تعد من القيم الأساسية لبناء مجتمع مزدهر ومستقر، حيث تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي ودعم التنمية الشاملة.

٤. التعايش السلمي : يشير إلى قدرة الأفراد أو الجماعات ذات الخلفيات الثقافية، الدينية، أو العرقية المختلفة على العيش بسلام واحترام متبادل داخل مجتمع واحد ، ويقوم التعايش السلمي على مبادئ قبول الآخر، والتسامح، والحوار، والتعاون إذ يسهم في خلق بيئة آمنة ومتغامدة) ، لذلك هو أساس مهم لبناء مجتمع متancock ومنفتح، ويعزز القدرة على التفاعل بإيجابية مع التنوع الثقافي والاجتماعي.

٤. الهوية الوطنية : الرابط الذي يشتمل على مجموعة من السمات والخصائص التي تميز مجتمعاً أو أمة وتمنح أفرادها شعوراً بالانتماء ، وهي تتشكل من العناصر المشتركة بين الأفراد في مجتمع معين، وتشمل اللغة، والدين، والعادات والتقاليد، والتاريخ المشترك، والقيم الوطنية، والرموز الوطنية كالعلم والنشيد الوطني ، إذ تؤثر أثراً بارزاً في (تعزيز الانتماء: حيث يجعل الأفراد يشعرون بالفخر والارتباط بوطنهم) و (ترسیخ الوحدة: لتجمع الأفراد تحت مظلة واحدة بغض النظر عن الفوارق الفردية او الهويات الفرعية ، المنطقية والدينية والقومية والطبقية) و (الحفاظ على التراث: إذ تعزز الهوية الوطنية أهمية الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي للأمة) و (الدفاع عن الوطن: بوصفها عاملأً أساسياً للتشجيع على التضحية والعمل من أجل حماية الوطن وخدمة مصالحه) لذا فإنها الرابط العاطفي والمعنوي الذي يربط الأفراد بوطنهم ، ويعزز تماسك المجتمع ووحدته.

٤. التخطيط الاستراتيجي لبناء الدولة وحماية مصالحها الحيوية : هو عملية تخطيط شاملة تهدف إلى رسم مسار طويل الأمد لتحقيق أهداف الدولة الأساسية، وضمان استدامتها وأمنها وتطورها. يعتمد هذا التخطيط على تقييم الوضع الحالي ، وتحديد التحديات والفرص، ووضع استراتيجيات تضمن تحقيق المصالح الحيوية ، كالاستقرار الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والحفاظ على سيادة الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية ، بهدف بناء دولة قوية ومستقرة تستطيع أن تحافظ على مصالحها الحيوية، وتعامل بفعالية مع التحديات المحلية والدولية، وتضمن رفاهية وأمن شعبها على المدى الطويل.



٤. الأمان الصحي : هو قدرة الدولة على حماية صحة مواطنها وضمان توفير الرعاية الصحية اللازمة لهم في جميع الظروف، سواء في الأوقات العادبة أو من خلال الأزمات الصحية مثلالأوبئة والكوارث الطبيعية والحروب. ويشمل مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى منع انتشار الأمراض، والاستعداد لمواجهة التهديدات الصحية، وضمان الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية ، لذلك يُعد الأمان الصحي جزءاً أساسياً من الأمن القومي، إذ يسهم في حماية حياة المواطنين وتعزيز استقرار المجتمع و الدولة.

٤٨. الأمان الاقتصادي : هو قدرة الدولة على تأمين استقرارها الاقتصادي وتوفير الظروف الازمة لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية لمواطنيها، وذلك من خلال حماية مواردها الاقتصادية ومواجهة التهديدات التي قد تؤثر على استقرار الاقتصاد. ويهدف إلى ضمان استدامة النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدى ، لذا يُعد الأمان الاقتصادي من العناصر الحيوية للأمن القومي، حيث يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويزيد من قدرة الدولة على الصمود أمام الأزمات.

٤٩. الأمان الاجتماعي : هو قدرة الدولة والمجتمع على تعزيز الشعور بالأمان لدى الأفراد وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية ، مما يسهم في بناء مجتمع مترابط ومستقر ، ويعد جزءاً من الأمن القومي، حيث يسهم في خلق مجتمع متماسك يعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات المختلفة.

٥٠. الأمان السيبراني : هو مجموعة من السياسات والإجراءات والتقنيات التي تهدف إلى حماية الأنظمة والشبكات الرقمية والمعلومات الإلكترونية من الهجمات والتهديدات التي قد تؤثر على أمن المعلومات وخصوصية الأفراد والمؤسسات. يشمل هذا المجال حماية البيانات من السرقة أو التلاعب أو الإتلاف، وضمان سلامة واستمرارية عمل البنية التحتية الرقمية ، ويتضمن الأمان السيبراني عدة جوانب رئيسية، منها (حماية البيانات والمعلومات: لضمان سرية البيانات وحمايتها من الوصول غير المصرح به، وحماية الشبكات الإلكترونية من الهجمات التي قد تستهدف نقل البيانات عبر الإنترن特 أو داخل الشبكات المحلية، وضمان عدم تسرب أو تعطيل المعلومات) .

٥١. الأمان البيئي : هو حماية أساسيات حياة الأفراد والمجتمع ومؤسسات الدولة من التهديدات والمشاكل البيئية ، من خلال إدارة وحماية مواردها من النقص والتلوث والتلوث والاستنزاف حاضراً ومستقبلاً، فضلاً عن إعادة تأهيل البيئة ومعالجة مخاطرها ومشاكلها التي يمكن أن تقود إلى تدهور مجتمعي .

٥٢. التحديات الجيوسياسية : هي التحديات الناجمة عن تفاعلات القوى السياسية والاقتصادية والجغرافية بين الدول في سياقها الجغرافي، والتي تؤثر على العلاقات الدولية والاستقرار الإقليمي والدولي. هذه التحديات ترتبط بتوزيع القوى على مستوى العالم، وتؤثر على الأمان القومي، والتنمية الاقتصادية، والبيئة السياسية في الدول ، وتشمل التحديات الجيوسياسية عدة عوامل، أهمها : (التنافس على الموارد الطبيعية: النزاعات على الموارد الاستراتيجية مثل النفط، والغاز، والمياه، والمعادن، والتي غالباً ما تؤدي إلى صراعات إقليمية ودولية) و (التحالفات والتكتلات العسكرية أو



الاقتصادية بين الدول والتوترات الإقليمية بين دول تقع في المنطقة نفسها بسبب الحدود، أو القضايا الدينية أو العرقية أو السياسية، لذلك تعد التحديات الجيوسياسية من القضايا الحيوية التي تتطلب استراتيجيات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية مرنة وفعالة، حيث إن فهم هذه التحديات يمكن أن يساعد الدول على اتخاذ قرارات أكثر فاعلية في التعامل مع الأزمات والفرص الإقليمية والدولية.

٣. التنمية : هي عملية تحسين نوعية الحياة وزيادة رفاهية الأفراد والمجتمعات من خلال تعزيز مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية والثقافية. لتحقيق تقدم مستدام يشمل تحسين الوضع الاقتصادي، رفع مستوى التعليم والصحة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، والتنمية ليست مجرد تحقيق نمو اقتصادي، بل هي عملية شاملة تسعى إلى تحسين جوانب الحياة كافة لضمان استدامة رفاهية الإنسان والبيئة على المدى الطويل.

٤. الأمن الاقتصادي : هو قدرة الدولة أو المجتمع على ضمان استقرار الاقتصاد الوطني وحمايته من التهديدات والمخاطر التي قد تؤثر على نموه أو استدامته. ويشمل ضمان توافر الموارد الأساسية التي يحتاجها المجتمع، مثل الطاقة، والغذاء، والمياه، والعمالة، والمالي، والقدرة على تأمين البنية التحتية اللازمة للنمو الاقتصادي ، وأركانه تعتمد على قدرة الحفاظ على : (استقرار الأسواق المالية : لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي وتوفير الائتمان والاستثمار) و (توفير سلع وخدمات أساسية : مثل المواد الغذائية والطاقة والمياه) و (الحفاظ على استقرار الأسعار: للحد من التضخم وتوفير مستوى معيشة مستقر للمواطنين) و (التنوع الاقتصادي: لتقليل الاعتماد على قطاع واحد أو على مصادر معينة، ومن ثم تقليل المخاطر الاقتصادية .

٥. مفهوم النظام السياسي في الدولة : هو مجموعة القواعد والهيكل التي تنظم السلطة في الدولة وتدار من خلالها شؤون الدولة، ويشمل المؤسسات والقوانين والآليات التي تُتخذ بها القرارات السياسية وتنفذ، ويحدد شكل الحكم، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم .

٦. التواصل الاستراتيجي : هو استعمال وسائل الاتصال المختلفة بشكل مدروس ومنظم لتحقيق أهداف محددة على المدى الطويل ، ويشمل مركبات أساسية ، أهمها (التخطيط المدروس) و (الرسائل الموجهة) و (الوسائل المناسبة) و (التقييم والمتابعة لردود الأفعال وتحليل تأثير الرسائل على الجمهور، واجراء التعديلات اللازمة لضمان تحقيق الأهداف) .

٧. التواصل الحكومي الفاعل : هو منهج تحسين استراتيجيات وأساليب الاتصال وتطويرها بين الحكومة والمواطنين، وكذلك بين الحكومة والمؤسسات الأخرى، سواء كانت محلية أو دولية. بهدف تعزيز الشفافية، وتحقيق الفهم المشترك، وتعزيز الثقة بين الحكومة والجمهور، ومن ثم دعم العملية السياسية وتحقيق الأهداف التنموية ، ويتحقق بواسطة متطلبات ، أهمها : (الشفافية والمصداقية) ، و (التفاعل الفعال لتعزيز الحوار بين الحكومة والمواطنين بواسطة القنوات المختلفة مثل الإنترنـت، وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي ، إضافة إلى التعليم والتوعية ونشر المعلومات حول السياسات الحكومية، القوانين، والمبادرات الوطنية لضمان فهم المواطنين لحقوقهم وواجباتهم) و (الاستماع لآراء المواطنين وإشراك الجمهور في عملية صنع القرار بواسطة استطلاعات الرأي، اللقاءات



العامة، أو المنصات الإلكترونية التي تسمح لهم بالتعبير عن أفكارهم ومقترناتهم) و (تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الحكومية من أجل تبادل المعلومات والموارد بشكل فعال) .

٥٨. القيادة : عملية توجيه وتحضير الأفراد أو الجماعات نحو تحقيق أهداف معينة. وهي القدرة على التأثير في الآخرين، وإلهامهم، وتوجيههم بما يحقق مصلحة جماعية أو هدف مشترك. والقيادة لا تقتصر على الصالحيات الرسمية، بل تتعلق بالقدرة على التأثير الإيجابي في الآخرين بطرق تؤدي إلى تحسين الأداء وتحقيق النتائج.

٥٩. مفهوم مؤسسات المجتمع المدني في الدولة : هي جميع التنظيمات والهيئات غير الحكومية وغير الربحية، التي ينشئها المواطنون بشكل طوعي، بهدف التعبير عن مصالحهم، أو تقديم خدمات محددة لقطاعات أو قنوات محددة ، أو الدفع عن قضايا محددة ، وتشمل كافة (الجمعيات الخيرية ، والمنظمات غير الحكومية (NGOs) ، والنقابات والاتحادات المهنية ، والمنتديات الثقافية والفكرية) ، ويتركز دورها في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ونشر الوعي والثقافة والحقوق ، ومراقبة أداء الحكومة وتعزيز الخدمات ، وكشف الفساد تحقيق الرقابة المجتمعية على السلطة ، والدفاع عن حقوق الإنسان والحربيات العامة وخلق فضاء للحوار والسلم المجتمعي ، وردم الفجوة بين الحكومة والشعب ، والإسهام في الاستجابة للطوارئ والكوارث ، ودعم الفئات الهمشرة والمهشمة (مثل الأيتام، ذوي الاحتياجات الخاصة ، المرضى ، ... الخ) .



ملحق رقم (٢)

التشكيلة الوطنية لمهمة الاستراتيجية :

اللجنة الوطنية لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي في مستشارية الأمن القومي وتشكيلات

الفريق الوطني لمتابعة وتفعيل تنفيذ الإستراتيجية

١. الإشراف والتوجيهات المباشرة : مستشار الأمن القومي .

٢. اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي .

٣. منسقي تشكيلات الفريق الوطني .

٤. تشكيلات الفريق الوطني :

أ. فريق ممثلي الجهات الرئاسية .

ب. فريق ممثلي الوزارات الأمنية والأجهزة الاستخبارية .

ج. فريق ممثلي الوزارات المدنية .

د. فريق ممثلي الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة .

هـ. فريق ممثلي المحافظات العراقية بما فيها محافظات إقليم كوردستان .

وـ. فريق ممثلي النقابات والاتحادات والجمعيات العلمية .

زـ. فريق ممثلي المؤسسات الأكademية من الجامعات والكليات والcentres البحثية .

حـ. فريق ممثلي المنظمات غير الحكومية - العراقية .

طـ. فريق الإعلام والتنقيف .

٥. ممثلي الجهات الدولية الساندة .

٦. سكرتارية المهمة - (المركز الوطني للخطيط المشترك ، والجهد السائد) - مستشارية

الأمن القومي .



ملحق رقم (٣)

تقييم الإستراتيجيتين الأولى والثانية للأمن القومي العراقي

١. تقييم موجز التجربة الأولى لإعداد أول إستراتيجية للأمن الوطني في العراق

(إستراتيجية الأمن القومي - العراق أولاً - ٢٠٠٧ - ٢٠١٠)

أ. كانت التجربة الأولى في العراق بإشراف مستشار الأمن القومي وتنفيذ المركز الوطني للتحطيط المشترك، ولجنة عمل مشتركة من مسؤولي الدوائر والملافات الرئيسية في المستشارية وممثلي كل الجهات الرسمية وقطاعات المجتمع العراقي.

ب. اعتماد هيكلية تعتمد المحاور (المجالات) وقطاعات الرئيسية لأمن المجتمع والدولة.

ج. موارد بشرية قليلة جداً للجهد السكرياري من (المركز الوطني للتحطيط المشترك).

د. الاعتماد على مشاركة كل مؤسسات الدولة وقطاعات المجتمع واضح جداً، فضلاً عن مشاركة خبراء من الجهد الدولي السادس منبعثات الدبلوماسية والإستشارية المخولة للعمل في العراق.

هـ. تم مناقشة المسودات ومراحل الإعداد مع جميع السلطات (القانونية ، التشريعية ، الدينية ، إقليم كورستان ، الرئاسات الثلاث ، القيادات السياسية والإجتماعية).

و. كان دور ممثلي القوات والبعثات والمنظمات الأجنبية بسيطاً و شكلياً جداً، واستشاري ، ثانوي ، على الرغم من قوة وجودهم في تلك المرحلة.

ز. تم اقرارها في مجلس وكلاء الأمان الوطني ثم في مجلس الأمان الوطني، وتم إعتمادها بموجب توجيه من رئيس مجلس الوزراء في حينها، بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة.

حـ. كان مستوى الإعلان عنها بشكل رسمي وجهد إعلامي من خلال مؤتمر صحفي ، تلاه نشاطات إعلامية وبرامج وندوات كثيرة ، في ظل ظروف أمنية معقدة ومربكة جداً.

طـ. تزامنت فترة إعدادها وتنفيذها مع واقع مليء بمشاكل وأزمات سياسية وأمنية ومجتمعية كبيرة ومتشعبة.

يـ. تم إعدادها وإنجازها بجهد وطني داخل العراق مع تنفيذ بعض ورش العمل والدورات التطويرية لجهات وطنية أو منظمات دولية ، كان تنفيذها كلها داخل العراق.

٢. تقييم موجز التجربة الثانية لإعداد (إستراتيجية الأمن الوطني) :

أ. كانت التجربة الثانية في العراق بإشراف مستشار الأمن القومي وتنفيذ مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية.

بـ. لم تعتمد سقف زمني محدد.

جـ. اعتمدت هيكليتها على منهج مستويات المخاطر والتهديدات.

دـ. اشتملت على جداول ومرفقات كثيرة لأوزان المخاطر والتهديدات وتفاصيل تنفيذية كثيرة.



هـ. تم اقرارها في مجلس الوكلا و مجلس الأمن الوطني ومجلس الوزراء على الرغم من وجود الكثير من الملاحظات التي لم يتم معالجتها فيها.

وـ. حجم الموارد البشرية واللوجستية كبيرة نسبةً إلى التجربة الأولى لمركز النهرین للدراسات الاستراتيجية.

زـ. كان الدور السادس للبعثات الأجنبية والمنظمات الدولية كبيراً وواضحاً، في مراحل إعدادها وترتيب محاورها.

حـ. تم رصد حالات ضعف في بعض النصوص من جانب ، وتطور مهم في بعض الجداول .
طـ. تم تحديث الاستراتيجية محل البحث ، واعداد محاور مهمة منها في جوانب التحديات و نقاط الضعف والمصالح الوطنية والتهديدات ، ضمن نشاطات واجتماعات وايفادات خارجية للدول متعددة (تركيا ، لبنان ، أمريكا ، بريطانيا) .

٣. أهم التحديات التي واجهت الإستراتيجيتين السابقتين في مستوى اعتمادهما وإنفاذهما

والتفاعل معهما :

أـ. عدم وجود صفة الإلزام أو القوة القانونية لاعتماد الإستراتيجية ووجوب تنفيذ محاورها ومضامينها.

بـ. التفاوت في التفاعل الجاد مع أهداف الإستراتيجيتين من رؤساء أغلب السلطات العليا والوزارات والمؤسسات الحكومية.

جـ. الظروف القاسية التي مرت بها الدولة والتحديات الكبيرة (الأمنية ، الإقتصادية ، المجتمعية) خلال الفترات السابقة.

دـ. ضعف موارد وصلاحيات اللجان الوطنية المسؤولة عن تفعيل الإستراتيجيات ، ومتابعة تنفيذها وتقويم سياقات العمل مع الجهات المعنية لتحقيق أهداف الإستراتيجية.

هـ. عدم الوضوح (أو تفصيل) بعض محاور ونصوص الاستراتيجيات ، وتقسيم بعض الجهات القطاعية في وضع خطط تنفيذية لها مهامهم ضمن ، والتلاؤ في تنفيذ خطة عمل فريقي الإعداد والمتابعة للاستراتيجيات المقصودة ، مما سمح بحالات اللبس والإجتهاد أو التغاضي .

وـ. التغيرات المستمرة في مراكز صناعة القرار أو اتخاذها.

زـ. لا يزال الجانب التعبوي (السائد) و (الناقد لوثيقة الإستراتيجية) غير فاعل وضعيف (دور المواطن ، الإعلام ، المنظمات غير الحكومية ، الخطاب الديني) .

حـ. عدم إستكمال فرق العمل المسؤولة بتفعيل الإستراتيجية داخل المؤسسات الرسمية بشكل مناسب ومؤهلات كافية لهذه المهمة.

طـ. إهمال الكوادر العليا في مكاتب الهيئات الرئيسية الثلاثة واللجان البريطانية ، والنقابات والاتحادات ، والإعلام لدور الإستراتيجية وأهميتها في تحقيق الأهداف الأهم والأكثر خطورة في حياة المواطن وسلامة وأمن واستقرار المجتمع والدولة .



ملحق رقم (٤) - المخططات التوضيحية

المخطط رقم (١) : مخطط توضيحي

مقدمة ومدخلات استراتيجية الامن الوطني العراقي (٢٠٣٠-٢٠٢٥) ومبرراتها

وفقاً لمحاور ومتطلبات الامن القومي (الصالح الوطني والتهديدات والتحديات، ووسائل العالجة) على المستوى الوطني

تعزيز امن واستقرار وسيادة
وازدهار العراق

استراتيجيات وسياسات وطنية
لكلمات وقضايا محددة

حملة تطبيقية وتقارير متتابعة
وتقييم

اعتماد وتقويم مشاريع وطنية
خدعية أساسية

تعديل قوانين وتشريعات جديدة

بناء قدرات وطنية في مجال
العداد وتقدير وتحليل
الاستراتيجية

استثمار الجيد الدولي الشاند

تقارير متتابعة لسلحة قيادة
السيد رئيس الوزراء والحكومة
لتطوير الواقع

التشخيص دقيق وتداعي للتحديات
والتهديدات والمخاطر تعالجها

الدستور العراقي ٢٠٠٨

القوانين والتعليمات القانونية
الناطقة

بيانات الشعب العراقي

البادرات العامة لمناطق النهاش
الوزاري والبراج الحكومية

هداف الأسلك التجهيز والسياسات
والخطط الوطنية المنشطة

متطلبات ورؤى ومقترنات
الوزارات والجهات غير
المحلية بوزارة والمحافظات

لوبيات ومقترنات النقابات
والاتحادات والمجتمع المدني

التجارب والاستشارات الدولية

الاستراتيجيتين الأولى
والثانية للأمن القومي
(٢٠١٦-٢٠٢٠)

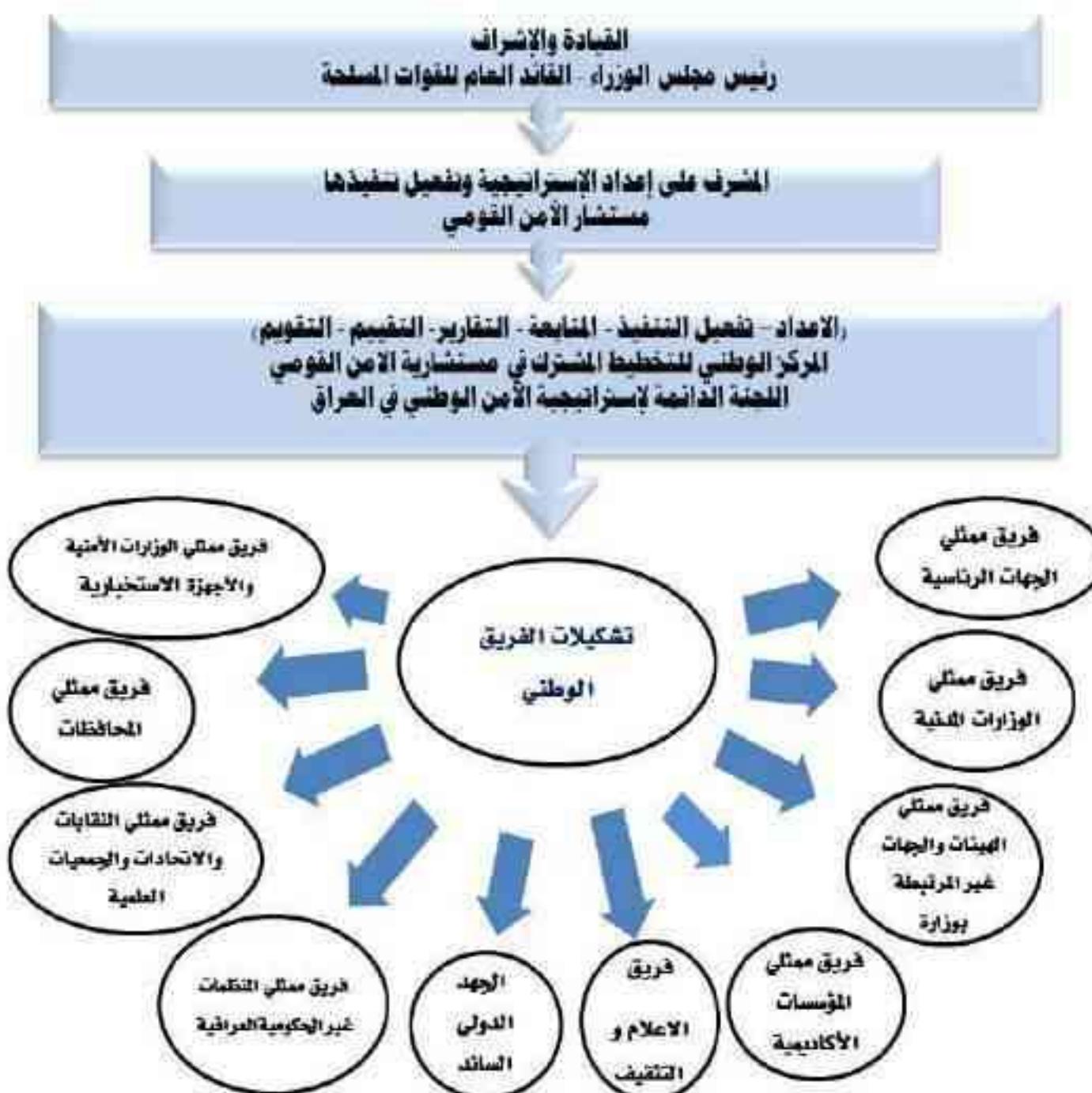
خبرات الدول المتقدمة
الصادقة ومستوى تشكيلات المعرق
الوطني لاستراتيجية

استراتيجية الأمن الوطني الIraqi العراق أولاً) (٢٠٣٠-٢٠٢٥)



المخطط رقم (٢) : مخطط توضيحي لهيكلية خارطة الشراكة

لإعداد استراتيجية الأمن الوطني - ومتابعة تنفيذها - وتحقيق أهدافها





ملحق رقم (٥)

قائمة المراجع والمصادر المعتمدة لإعداد الاستراتيجية

١. الدستور العراقي النافذ للعام ٢٠٠٥ .
٢. التشريعات والقوانين العراقية النافذة بشكل عام وقوانين الوزارات الأمنية والأجهزة الاستخبارية خصوصا،
ومنها ما يأتي:
 - أ. قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ و تعديلاته.
 - ب. القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ الخاص بدعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.
 - ج. قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٢١ الخاص بإنضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية باريس الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ العام.
 - د. قانون حماية المنتج المحلي رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ المعدل.
 - هـ. قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١٢ الخاص بديوان الرقابة المالية
 - وـ. قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ و قانوني الشركات المؤسسة رقم (٢١ و ٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل لهيئة النزاهة والكسب غير المشروع.
 - زـ. قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ .
 - حـ. قانون براءة الاختراع رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٠ .
 - طـ. قانون حماية المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١ .
 - يـ. قانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٢١ .
 - كـ. قانون الاستثمار رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧ الخاص في تصفية النفط الخام.
 - لـ. قانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ .
 - مـ. قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣ .
 - نـ. قانون المنظمات الغير حكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ .
 - سـ. قانون حقوق ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣ .
 - عـ. قانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ .
 - فـ. قانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤ المعدل.
 - صـ. قانون الصحة العامة رقم (٨٩) لسنة ١٩٨١ .
 - قـ. قرار مجلس الوزراء (٣١٢) لسنة ٢٠٢١ الخاص بالعمل الجاد لمكافحة التصرّف.
 - رـ. نظام صندوق العراق للتنمية رقم (٣) لسنة ٢٠٢٣ .
 - شـ. قرار مجلس الوزراء رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٦ .
 - تـ. قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٠٤٣) لسنة ٢٠٢٤ المعدل لقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٠٠٧) لسنة ٢٠٢٤ المتعلقة بعودة النازحين .
 - ثـ. قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٥٧٢) لسنة ٢٠٢٣ .
 - خـ. قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٨) لسنة ٢٠١٧ الخاص بالحكومة الالكترونية واتمته مؤسسات الدولة.
 - ٣ـ. المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي النافذ .



٤. استراتيجية الامن القومي الاولى في العراق (العراق اولا) للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ .
٥. استراتيجية الامن القومي الثانية في العراق للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤ .
٦. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ .
٧. الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الرسمية :
 - أ. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب في العراق .
 - ب. السياسة الوطنية للتأهيل المجتمعي للمناطق المحررة من عصابات داعش الإرهابية .
 - ج. الخطة الإستراتيجية لوزارة الداخلية للأعوام (٢٠١٩-٢٠٢٣) .
 - د. السياسة الوطنية لحفظ ممتلكات الدولة بحال تعرضها الى اي عمل ارهابي او تخريب يؤدي الى فقدان السيطرة الأمنية والأدرية عليها .
٨. سياسة وزارة الدفاع (٢٠٢٢-٢٠٢٦) ، المرفقة بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة التنسيق الحكومي وشؤون المواطنين بالعدد (ت.ح.م ٨٤٢٤/٢) في ٢٠٢٣/٢/٢٠ .
٩. السياسة الوطنية لتنظيم الأسلحة وحصرها بيد الدولة ٢٠٢١-٢٠٣٠ .
١٠. الخطة الإستراتيجية المحدثة لوزارة العدل ٢٠١٨-٢٠٢٢ .
١١. إستراتيجية هيئة النزاهة الاتحادية .
١٢. الخطة الإستراتيجية لوزارة الزراعة للأعوام (٢٠١٥-٢٠٢٥) .
١٣. الخطة الإستراتيجية للأمانة العامة لمجلس الوزراء (٢٠١٩-٢٠٢٣) .
١٤. إستراتيجية وزارة الشباب والرياضة المعتمدة .
١٥. إستراتيجية مكافحة التطرف العنفي المؤدي إلى الإرهاب .
١٦. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق (٢٠٢٥-٢٠٣٠) .
١٧. الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمحدود في العراق ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠ .
١٨. الخطة الوطنية للسكناريا الدائمة لتطوير جهوزية فرق الـ CBRN في العراق .
١٩. السياسة الوطنية لإدارة ملف النازحين في العراق .
٢٠. ملف (البرنامج الوطني للوعي الامني - وتعزيز الشراكة الفاعل بين المواطن ورجل الامن لحماية المجتمع والدولة) .
٢١. الاستراتيجية الوطنية لمواجهة تهديدات اسلحة الدمار الشامل في العراق .
٢٢. الاستراتيجية الوطنية للأمن الكيميائي في العراق .
٢٣. إستراتيجية وزارة الصحة والبيئة ٢٠١٨-٢٠٢٢ .
٢٤. الحملة الوطنية لتعزيز السلامة العامة وثقافة الدفاع المدني للتعامل مع الحوادث الإرهابية ٢٠١٩ .
٢٥. الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (المركز والإقليم) الملخص التنفيذي .
٢٦. الخطة الإستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢٢ مع خطة المتابعة لوزارة الإعمار والإسكان .
٢٧. الدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والاراضي في العراق (اعداد وزارة الموارد المائية ٢٠٢٣) .
٢٨. الاستراتيجيات والسياسات والخطط والسياسات الوطنية المعتمدة في مستشارية الامن القومي - المركز الوطني للخطيط المشترك (٤٦٣) ملف .



.^٨ الاستراتيجيات الامن القومي الأجنبية :

- أ. إستراتيجية الأمن القومي الألماني . ٢٠٢٣ .
- ب. إستراتيجية الأمن القومي البالكستاني . ٢٠٢٦-٢٠٢٢ .
- ج. إستراتيجية الأمن القومي الروسي . ٢٠١٥ .
- د. إستراتيجية عالمية لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية حزيران . ٢٠١٦ .
- هـ. بوصلة إستراتيجية للأمن والدفاع من أجل إتحاد أوربي يحمي مواطنه وقيمه ومصالحه ويسهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين (الاتحاد الأوروبي) . ٢٠٢٣ .
- وـ. إستراتيجية الأمن القومي الإسبانية . ٢٠٢١ .
- زـ. إستراتيجية الأمن القومي الإسباني لعام . ٢٠١٧ .
- حـ. إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام . ٢٠٢٢ .
- طـ. إستراتيجية حلف شمال الأطلسي (الناتو) . ٢٠٢٢ .
- يـ. إستراتيجية الدفاع الفرنسية لعام . ٢٠٢٢ .
- كـ. إستراتيجية الأمن القومي البريطانية ومراجعة إستراتيجية للدفاع والأمن لعام . ٢٠١٥ .
- لـ. إستراتيجية الأمن القومي اليابانية . ٢٠١٣ .
- مـ. المبادئ التوجيهية لبرنامج الدفاع الوطني الياباني لعام المالي ٢٠١٤ وما بعده .

.^٩ الاوراق المهمة المساعدة :

- أ. ورقة مكتب نائب مستشار الامن القومي لاقتراح محاور الاستراتيجية . ٢٠٢١ .
- بـ. ورقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بخصوص إستراتيجية الأمن الوطني ٢٠٢٦-٢٠٢١ ، والمرفقة بكتابهم (٤٣٣٨) في ٢٠٢١/٢/١٧ .

جـ. ملاحظات ومقترحات مكتب رئيس مجلس الوزراء - الدكتور عقيل الخزعلـي - مستشار رئيس مجلس الوزراء

لشؤون التنمية الإدارية المحترم :

أولاً. الملاحظات الواردة بمذكرة السيد المستشار ذي العدد (٢٣٠٤٠) المؤرخ في ٢٠٢٣/٦/٢٠ ، مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٢٣٩٥٣٠٦/٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٠٢٣/٧/٣ .

ثانياً. المحاضرة الموسومة (مقاربات في التفكير الاستراتيجي المستدام لأمن الدولة) ، مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٢٢٣٥٧٨١/٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٠٢٣/١٢/٥ .

ثالثاً. الملاحظات المدرجة في مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء (سري وعاجل جداً) ذي العدد (٢٤٨٣٥١٨/٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٠٢٤/٤/٩ .

رابعاً. مقترح حول موضوع (النهج الاستراتيجي لسياسة الامن الوطني العراقي) مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء (سري وعلى الفور) ذي العدد (٢٤٨٩٢٠٤/٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٠٢٤/١٠/١٦ .

خامساً. (ملحوظات تحليلية عن المسودة المعدلة لاستراتيجية الامن الوطني العراقي) و(وثيقة مقتربة مسودة وثيقة سياسات تتعلق بإعداد استراتيجية الامن الوطني وتنفيذها) و(وثيقة مقتربة تصياغة النهج الاستراتيجي لسياسة الامن الوطني وال مجالات والمستويات والمراحل والمتطلبات المتعلقة



بها) ، مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء (عاجل جدا) ذي العدد (٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٥/٧٥٩٠ . ٢٥/٢٥

سادسا. (مقترن استراتيجية الامن الوطني) الواردة اليها رفقة كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء (عاجل جدا) ذي العدد (٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٥/٣/١٣ .

سابعا. الكتابين الصادرين من ملتقي بحر العلوم للحوار والموسومين (السيادة الوطنية والمصالح العليا) و (الوثيقة الوطنية للسيادة) ، مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٣٠٢٩) (٢٤١٢٢٠٤) المؤرخ في ٤/١٥ .

د. ملاحظات ومقترحات الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابهم (سري وعاجل) ذي العدد (ت.ر/٣٠٩٦/٤٢/١) المؤرخ في ٦/٢١ . ٢٠٢٣

هـ. ملاحظات والمقترحات المطروحة في جلسة مجلس الوزراء رقم (٣٦) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٣ .

و. ملاحظات والمقترحات المطروحة في الاجتماع المنعقد برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٣ وفريق الامر النبأي رقم (١) في ٧/١/٢٥ المكلف بمتابعة الفريق الوطني لإعداد لاستراتيجية الامن الوطني (العراق اولاً) - ٢٤-٢٨-٢٠٢٤ ، ورئيس اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني.

ز. ملاحظات والمقترحات المطروحة في اجتماع فريق الامر النبأي رقم (١) في ٧/١/٢٥ المكلف بمتابعة الفريق الوطني لإعداد لاستراتيجية الامن الوطني (العراق اولاً) - ٢٤-٢٨-٢٠٢٤ ، مع معالي مستشار الامن القومي - السيد قاسم الأعرجي المحترم ورئيس وأعضاء اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني (العراق اولاً) - ٢٥-٣٠-٢٠٢٥ في مستشارية الامن القومي بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٠ .

ح. ملاحظات ومقترحات الجهات الممثلة في الفرق الساندة والجهات القطاعية التي وردت الى اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الامن القومي .



الملحق رقم (٦)

خطة عمل اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني

والفريق الوطني لمثلى كافة مؤسسات الدولة وفئات المجتمع العراقي ،

المتابعة وتفعيل تنفيذ استراتيجية الامن الوطني العراقي

(العراق أولاً) ٢٠٢٥-٢٠٣٠

استناداً إلى المادة (١١٠) من الدستور، وقرار مجلس الأمن الوطني رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥، وتوجيه مجلس الوزراء في الجلسة (٣٦) المنعقدة في ٢٠٢٤/٩/٣، وتوجيهات السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة المحترم، والسيد مستشار الأمن القومي المحترم، تم اعتماد خطة عمل اللجنة الدائمة والفريق الوطني المسؤول عن متابعة وتفعيل تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني العراقي، وفقاً لما يأتي:

١. اعتماد المبادئ والمتكرزات الوطنية المعتمدة لإعداد الاستراتيجية ، المدرجة في الفقرة (٤) من الاستراتيجية ، والمؤشرات المتوقعة من تنفيذ الاستراتيجية المدرجة في الفقرة (٨-أ-سابعا) من الاستراتيجية ، كوحدات قياس ومعايير لضامين واجراءات هذه الخطة ومتطلبات تنفيذها .

٢. المتطلبات التنظيمية :

أ. تحديد مهام تشكيلات الفريق الوطني حسب محاور واهداف الاستراتيجية ، والقطاعات ، ومسؤوليات الجهات و تخصصها ، والتزاماتها القانونية والمهنية .

بـ. استكمال اعداد الخطط التنفيذية لمحاور الاستراتيجية وفق الوسائل المحددة لتحقيق أهدافها ، وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذها ، ومتابعة انجازها .

جـ. اعتماد برامـج وطنـية للـثـقـيف والـتـدـريـب، والتـواـصـل الـاستـراتـيـجيـ، لـتطـوـير الـجـوانـب الـمـعـرـفـية

والتقافة العامة في مجال أهمية الاستراتيجية لكافحة مؤسسات وفئات المجتمع والدولة .

٥. إصدار الأمر الديواني الخاص بمهام الفريق الوطني في ضوء الهيكلية والسياسات المعتمدة في مهام

إعداد الاستراتيجية ومتابعة وتفعيل تنفيذها على المستوى الوطني.

٩٦. اعتماد (جدول متابعة تفصيلي) لتنبيه موقف واجراءات الجهات المسئولة عن إنجاز ، أو متابعة

وتفعيل ، تنفيذ وسائل تحقيق الأهداف الاستراتيجية .

٩. تشكيل فريق (منسقي تشكيلات الفريق الوطني المسؤول عن متابعة تنفيذ الإستراتيجية) ليعمل مع اللجنة الدائمة للإستراتيجية في مستشارية الأمن القومي ، ضمن مهام ومسؤوليات خطة عمل تنفيذ المهمة .



ز. استثمار وتفعيل الجهد الوطني السادس من مجلس النواب العراقي الموقر ، لدعم جهود ومتطلبات تنفيذ الاستراتيجية من خلال (اصدار الاوامر والقرارات النيابية لاعتماد الاستراتيجية وتفعيلاها ودعم وسائل تحقيق اهدافها ، والتأكيد على أهمية الالتزام بها ، ومتابعة الجهات التنفيذية ومراقبة وتقييم أدائها في اطار محاور واهداف الاستراتيجية) و(دعم متطلبات عمل اللجنة الدائمة في المستشارية والفريق الوطني المسؤول عن هذه المهمة) ، وتفعيل عنصر الجراء والالتزام القانوني الذي يجب المسائلة القانونية عند المخالفة والتسوية في تنفيذ وسائل تحقيق اهداف الاستراتيجية والالتزام بها .

ح. استثمار الجهد الدولي السادس ، لتقديم الاستشارة والدعم اللوجستي والتدريب والتطوير للجنة الدائمة وسكرتариتها ، وتشكيلات الفريق الوطني .

ط. تقوم اللجنة الدائمة للاستراتيجية بتشكيل الفرق الفرعية الساندة التالية ، باشراف رئيس اللجنة الدائمة ، ورئاسة ممثلي الجهات ذات العلاقة ، وفق متطلبات انجاز المهمة مدار البحث ، وكما يأتي :

اولا. فريق التحليل الاستخباري الدائم – برئاسة ممثل جهاز المخابرات الوطني العراقي في الفريق الوطني للمهمة .

ثانيا. فريق التواصل الاستراتيجي – برئاسة ممثل شبكة الاعلام العراقي ، العضو في الفريق الوطني للمهمة .

ثالثا. فريق الادارة الالكترونية لنظام التواصل الآمن والمتابعة واعداد التقارير والتقييمات الرقمية ، برئاسة ممثل وزارة الداخلية (المختص بالأمن السيبراني) .

رابعا. فريق المتابعة الميداني ، لزيارة موقع العمل ، ولقاء الجهات المعنية بتنفيذ وسائل تحقيق اهداف الاستراتيجية ، برئاسة رئيس اللجنة الدائمة للاستراتيجية وعضوية (منسقي تشكيلات الفريق الوطني للمهمة) .

خامسا. اية فرق او لجان فرعية ، فنية او ادارية ، حسب متطلبات انجاز المهمة .

ي. تعزيز التنسيق الفاعل والمستمر بين الفريق الوطني المقصود ، ومكتب رئيس مجلس الوزراء ولجنة متابعة تنفيذ البرنامج الحكومي ، وبباقي اللجان الوطنية المسؤولة عن الملفات والمهام المعتمدة في الاستراتيجية ، لضمان توحيد وتنسيق الجهود والتكامل في العمل .

ك. حث جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لإعداد استراتيجيات وسياسات ، وخطط تنفيذية ، او ، وتكثيف الموجود منها ، وفق رؤية ووسائل تستند الى استراتيجية الامن الوطني وتنسجم مع اهدافها .



ل. توفير الدعم المالي المناسب لتنمية المتطلبات اللوجستية والأنشطة التدريبية والتنفيذية لتنفيذ هذه الخطة ضمن (موازنة البرامج الخاصة للجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الامن القومي - المركز الوطني للخطيط المشترك).

م. تفعيل الجهد الوطني للحكومات المحلية (المحافظين و المجالس المحافظات) كافة ، للتفاعل مع الإستراتيجية وتفعيلاها لتحقيق أهدافها ، لتعزيز أمن واستقرار وازدهار محافظاتهم ضمن مستوى الاستجابة ونجاح الحكومات المحلية في خدمة المواطن والوطن .

ن. العمل على توفير التخصيصات المالية المناسبة لمتطلبات تنفيذ وسائل تحقيق الاهداف من خلال :

أولاً. الموازنات الخاصة بكل وزارة أو جهة غير مرتبطة بوزارة.

ثانياً. التخصيص المالي للطوارئ.

ثالثاً. إدراج بعض الوسائل ضمن مشاريع وزارة التخطيط حسب القطاعات.

رابعاً. موازنات البرامج الخاصة.

خامساً. الاستفادة من الدعم المالي المقدم من الجهد الدولي السائد وفق القوانين النافذة .

س. الاستفادة من الخبرات التخصصية للذوات مستشاري رئيس مجلس الوزراء ، ضمن برامج وانشطة التدريب والتنفيذ.

٣- الإجراءات التنفيذية :

أ. تحديد مسؤوليات متابعة وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الخمسة ، من قبل الجهات المعنية التالية ، وبتنسيق ومتابعة من اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الامن القومي ، ومجموعة منسقي تشكيلات الفريق الوطني للمهمة ، وكما يأتي :

أولاً. متابعة وتفعيل إجراءات مراجعة وتقييم القوانين ذات العلاقة بالأهداف المراد تحقيقها ، وتحديد مناطق الفراغ والخلل ، والتنازع في الاختصاصات وعدم المواءمة مع الواقع ، وتحديثها ، بجهد جاد وعاجل وموضوعي من قبل مجلس الدولة ، تشرك فيه الجهات القطاعية كافة لكل موضوع أو هدف رئيسي أو فرعى حسب اختصاصها .

ثانياً. متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الاستراتيجي (الأول) : ((تطوير منظومة الأمن والدفاع لتحقق الأمان الداخلي والخارجي)) مسؤولية: اللجنة الوطنية لصلاح القطاع الأمني .

ثالثاً. متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الاستراتيجي (الثاني) : ((بناء إقتصاد قوي متتنوع تنموي مستدام)) مسؤولية : المجلس الوزاري للاقتصاد .

رابعاً. متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الاستراتيجي (الثالث) : ((بناء شراكات إقليمية دولية متوازنة وفاعلة)) مسؤولية: وزارة الخارجية بالتنسيق مع جهاز المخابرات الوطني العراقي .



خامساً. متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الاستراتيجي (الرابع) : ((تعزيز الأمن المجتمعي وحماية التنوع والتعايش السلمي)) مسؤولية : وزارة الداخلية ، واسناد من وزارة التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية .

سادساً. متابعة تنفيذ وسائل تحقيق الهدف الاستراتيجي (الخامس) : ((اعتماد نظام خدمات كفؤة يتناسب مع حاجات الشعب)) مسؤولية : فريق متابعة البرنامج الحكومي في الأمانة العامة مجلس الوزراء .

بـ. برامج واليات التواصل الاستراتيجي للتنقيف والتدريب:

اولاً. اعتماد خطة تواصل استراتيجي مع الجهات والقطاعات الآتية :

- (١) الجهات الرئيسية وقيادات وتشكيلات مؤسسات الدولة .
- (٢) القيادات السياسية والدينية ، والاجتماعية والثقافية .
- (٣) الدول المؤثرة على الامن القومي العراقي وخصوصا دول الجوار الجغرافي .
- (٤) مراكز الدراسات والابحاث الوطنية والاجنبية.
- (٥) البعثات والمنظمات والوكالات الاجنبية العاملة في العراق .
- (٦) المؤسسات الاكاديمية والاعلامية .
- (٧) النقابات والاتحادات والجمعيات العلمية والمنظمات غير الحكومية .
- (٨) القطاع الخاص .

ثانياً. ترجمة وطباعة نسخ ورقية للاستراتيجية وباللغات والاعداد الآتية :

- (١) باللغة العربية : عدد (١٠٠٠) نسخة.
- (٢) باللغة الانكليزية : عدد (٢٠٠) نسخة.
- (٣) باللغة الكردية : عدد (١٠٠) نسخة.

ثالثاً. المطبوعات والمنشورات والأنشطة التوثيقية والتعبوية التخصصية :

- (١) كراسات شهرية للتعريف بالاستراتيجية والمفاهيم الأساسية فيها.
- (٢) تأسيس مجلة تخصصية (المجلة التخصصية للشؤون الاستراتيجية) وفق خطة عمل ومتطلبات التأسيس وتشكيل الهيكلية المناسبة لهذا الموضوع.
- (٣) الأنشطة الإعلامية التعبوية التي يتم تنسيق تنفيذها مع شبكة الإعلام العراقي والدوائر الإعلامية في المؤسسات الرسمية .
- (٤) منشورات (بوسترات) سهلة الفهم حول أهمية الأمن الوطني ، دور المواطن والفتات المجتمعية بتعزيزه للاسهام في أمن واستقرار وإزدهار العراق ، توزع في الأماكن العامة والمرافق الحكومية.



(٥) اعتماد برامج علمية اكademie مع الجامعات العراقية لاعتماد الاستراتيجية ومحارتها واهدافها ضمن الخطط العلمية ، والدراسات العليا ، وانشطة ومسؤوليات مراكز الابحاث فيها ، بالتنسيق مع المركز الوطني للتحطيط المشترك في مستشارية الامن القومي .

(٦) اعتماد نافذة تواصل خاصة بعمل وانشطة اللجنة الدائمة على منصات شبكة المعلومات الدولية ووسائل التواصل لضمان مشاركة قيادات الشعب والمهتمين بتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق اهدافها .

رابعا. إيصال الاستراتيجية الى الجهات التالية :

(١) رئاسة الجمهورية (فخامة الرئيس المحترم) ، وال كوادر القيادية من المستشارين والمدراء العامين ، والتشكيلات الإدارية والفنية .

(٢) مجلس النواب (رئاسة المجلس ، رؤساء اللجان ومستشاريها ، قادة الكتل ، الأعضاء) ، المديريات العامة والأقسام والشعب) ، واللجان الإدارية والفنية كافة .

(٣) القيادات العراقية (السياسية والدينية والإجتماعية) .

(٤) الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة، شخص الوزير ، والوكلاء ، المدراء العامين ، المستشارين ، والأقسام الشعب واللجان كافة .

(٥) مجالس المحافظات والساسة المحافظين ، وكافة التشكيلات الأمنية الإدارية والفنية في المحافظات .

(٦) حكومة وبرلمان إقليم كوردستان وكافة التشكيلات الأمنية والإدارية والفنية في الإقليم.

(٧) الجامعات والمعاهد العراقية الحكومية والأهلية .

(٨) البعثات الدبلوماسية و الملحقيات العراقية في الخارج ، والبعثات الأجنبية والمنظمات الدولية والوكالات الأجنبية التي تعمل داخل العراق.

(٩) مراكز الدراسات والأبحاث المحلية والعربية والدولية .

(١٠) المنظمات ومراكز اتخاذ القرار الدولي كـ(الأمم المتحدة بكل فروعها وتشكيالتها) ، و(جامعة الدول العربية والمنظمات المرتبطة بها) وغيرها .

خامسا. اطلاق حملات إعلامية وطنية : تحت عنوان (العراق أولا) ، تشمل الوسائل التالية :

(١) استخدام التلفزيون، الراديو، وسائل التواصل الاجتماعي، وتصميم مقاطع فيديو قصيرة (الفلوكلات) وملهمة تشرح كيفية المشاركة الفعالة في حماية الأمن الوطني، تبث عبر قنوات الشاشة ، والموارد الصوتية وكذلك قنوات اليوتيوب ووسائل التواصل الاجتماعي ، واللقاءات التلفزيونية (البودكاست) .

(٢) إشراك شخصيات عامة ومؤثرة لدعم الحملة.



(٣) توظيف التكنولوجيا الحديثة لتقديم معلومات حول الأمان الوطني والتي تتيح

للمستخدمين التفاعل مع محتوى الإستراتيجية .

(٤) إنتاج محتوى تفاعلي (استطلاعات رأي، مسابقات توعوية).

(٥) معارض وفعاليات في الأماكن العامة تُبرز جهود الحكومة في تعزيز الأمان الوطني.

(٦) حملات ميدانية توزع مواد توعوية مثل الكتب والتطويبات.

سادساً. تطوير منصة إلكترونية وطنية موحدة للتنفيذ والتدريب التفاعلي تمكّن المواطنين من متابعة تنفيذ الإستراتيجية والمشاركة في تقييم الأداء الوطني.

سابعاً. تنفيذ لقاءات زيارات رسمية ، للتعريف بمضامين الإستراتيجية وأدوات تنفيذها

وتحقيق أهدافها ، إلى القيادات والجهات الآتية :

(١) القيادات والشخصيات العامة (الدينية ، السياسية ، الإجتماعية ، العلمية ، الثقافية ، الفنية ، الرياضية)

(٢) الوزارات والهيئات المسؤولة عن التنفيذ.

(٣) الحكومات المحلية للمحافظات.

(٤) وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية.

(٥)بعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والوكالات الأجنبية العاملة في العراق.

ج. الأنشطة الضرورية على المستوى الوطني (داخل العراق) :

أولاً. المؤتمرات وورش العمل والدورات التنفيذية والتدريبية :

(١) المؤتمرات والندوات وورش العمل الخاصة بالمحافظات - (١٨) مؤتمراً.

(٢) ورش العمل التنفيذية والتدريبية لتشكيلات الفريق الوطني على مضامين الأهداف الإستراتيجية (١٥) ورشة .

(٣) عقد مؤتمر وطني سنوي برعاية السيد رئيس مجلس الوزراء وحضور الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة .

(٤) ورش العمل التنفيذية للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة حسب المحاور والقطاعات المستهدفة في الإستراتيجية (١٠) ورش عمل.

(٥) ورش العمل التعبوية للمنظمات غير الحكومية (٣) ورش عمل.

(٦) الندوات التنفيذية في الجامعات والمعاهد (١٨) ندوة.

(٧) دورات تأهيل وتدريب المدربين (TOT) لتنفيذ الدورات المطلوبة حسب خطة العمل (نصف سنوي).

ثانياً. الاجتماعات واللقاءات :

(١) الاجتماعات الدورية للجنة الدائمة (شهرياً) .



. (٢) الاجتماعات الخاصة بالفريق الوطني (جميع الفرق الساندة) فصلياً .

(٣) اللقاءات والاجتماعات مع اللجان البرلمانية في مجلس النواب.

(٤) الاجتماعات واللقاءات والزيارات مع القيادات (الدينية ، الإجتماعية ، الثقافية ، الفنية ، العلمية ، الرياضية).

د. العمل على تخصيص أسبوع وطني سنوي للأمن الوطني يتضمن فعاليات جماهيرية وأكاديمية لتعزيز ثقافة الأمن الوطني.

هـ. العمل على استحداث أكاديمية وطنية للدراسات الاستراتيجية لتأهيل الكوادر القيادية بمستويات مهنية عالية في مجالات الأمن القومي والتخطيط الاستراتيجي.

٤. توفير متطلبات تنفيذ البرامج التالية ، وال مباشرة بتنفيذها :

أ. البرنامج الوطني لتدريب (الفريق الوطني) المسؤول عن متابعة وتفعيل تنفيذ الإستراتيجية ، على مهارات واليات المتابعة والتفعيل والتقييم واعداد التقارير الخاصة بتنفيذ الإستراتيجية .

بـ. البرنامج الوطني لتدريب الفرق الساندة من الحكومات المحلية في الإقليم و المحافظات غير المنتظمة بإقليم ، على مهارات التفكير الاستراتيجي ، وآليات إعداد الخطط الاستراتيجية وتنفيذها.

جـ. برنامج الرصد والتقييم الإلكتروني ، لبناء قاعدة بيانات متابعة وتحليل البيانات وتقدير الأداء ومستوى الاستجابة لتنفيذ أهداف الاستراتيجية.

دـ. برنامج تطوير الوعي الاستراتيجي في الجامعات والمعاهد العراقية.

هـ. البرنامج الوطني لرفع الوعي الأمني للمواطن العراقي.

وـ. البرنامج الوطني لتفعيل شراكة النقابات والاتحادات القطاعية والجمعيات العلمية والمنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن القومي في العراق.

٥. العمل على توفير التخصصات المالية المناسبة لتنفيذ المتطلبات الآتية :

أـ. طباعة الاستراتيجية على شكل كراس ، مع ترجمتها إلى اللغة الانجليزية لغرض اعمامها ونشرها .

بـ. التدريب وبناء القدرات.

جـ. الزيارات الدراسية.

دـ. المطبوعات والنشرات التثقيفية والتعبوية التخصصية.

هـ. توفير تخصيص مناسب للبرامج الخاصة بالاستراتيجية المذكورة في الفقرة (٤) إنفاً .

وـ. إنتاج المحتوى الإعلامي الهدف وحملات التسويق الرقمي.

زـ. تنظيم الفعاليات والأنشطة الميدانية لتفعيل دور المواطن في إطار الأهداف الاستراتيجية.

٦. المتابعة والتقييم واعداد التقارير :

أـ. تنظيم جهود واجراءات واليات (المتابعة) من خلال :

اولاـ. اعتماد فريق عمل من سكرتارية الهمة ، يتم تدريبيه وتطوير مهارته في هذا المجال .



ثانياً. اعتماد نظام الكتروني يحقق (التواصل الامن ، السريع ، التفاعلي) وتكوين قواعد بيانات ومواصفات متابعة رقمية.

ثالثاً. التواصل المستدام والتدريب المستمر لفرق التشكيلات الفرعية والساندة لتطوير المهارات اللازمة لهذه المهمة .

رابعاً. تفعيل دور فرق العمل المشكلة في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات لضمان استدامة وجودة المتابعة واعداد تقارير الانجاز .

بـ. الآيات ومعايير اعداد التقارير والتقييم :

اولاً. اعتماد التفاصيل التي يتم ادراجها في استماراة المتابعة لمواصفات الانجازات والاجراءات (المرافقه ربطاً) ضمن مسؤوليات ومهام كافة تشكيلات الفريق الوطني وفرق العمل الساندة لهم.

ثانياً. اعتماد النظام الالكتروني للمتابعة ، لتحليل البيانات وانتاج الخلاصات والتقييمات الرقمية لبيان انجاز الوسائل المستهدفة وفق اجراءات الجهات المسؤولة عنها .

ثالثاً. تكليف فرق العمل المشكلة لوضع الخطط التنفيذية وتحديثها لتنفيذ كل وسيلة .

رابعاً. اعتماد المؤشرات المناسبة لبيان تحقيق الاشر من انجاز او تنفيذ الوسيلة كمعيار لتحقيق اهدافها .

خامساً. اعتماد السياق الرسمي لاعداد التقارير الورقية لانجاز تنفيذ الوسائل من قبل الجهات المسؤولة (الرسمية) لكل وسيلة ، ويتم اعتماد التقرير المرسل الى اللجنة الدائمة بشكل رسمي ، للتوثيق والارشدة الورقية والالكترونية .

سادساً. يكون فريق ادارة المنظومة الالكترونية للمتابعة والتقييم مسؤولاً عن اعداد تقارير المتابعة والتقييم (الفصلية – النصف سنوية) وعرضها على اللجنة الدائمة ومنسي تشكيلات الفريق الوطني.

سابعاً. يتم عرض تقارير (المتابعة ، والتقييم) على انظرال السيد رئيس مجلس الوزراء في مجلس الامن الوطني ، وعرض الخلاصات والملاحظات المقترنات في مجلس الوزراء لغرض اطلاع تشكيلات الحكومة وتأكيد التفاعل والالتزام بتنفيذ وسائل تحقيق اهداف الاستراتيجية .

جـ. تعتبر اجراءات المتابعة واعداد تقارير الانجاز من معايير ومؤشرات الاستجابة الوطنية المهنية الجادة من قبل رؤساء الجهات والمؤسسات والقطاعات المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية ، ويتم اعتماد فقرة (موقف تنفيذ مضمون الاستراتيجية) في جداول اعمال اجتماعات هيئات الرأي والمجتمعات الفنية التي يرأسها الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين ورؤساء النقابات والاتحادات والجمعيات ، لفرض ضمان المتابعة وتفعيل الاجراءات واستدامة النجاح لتحقيق اهداف الاستراتيجية .

د. علي عبد العزيز الياسري

المدير العام المركز الوطني للخطيط المشترك

رئيس اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني

ملحق (٦) : (٨-٨)

٢٠٢٥ / ٥ / ٢٢

ق.ح